مشروع

"تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة للمطالبة بحقوقهم واستحقاقاتهم"

تقرير التعلم

(1)

مركز دراسات التنمية –جامعة بيرزيت

بالشراكة مع جمعية العون الطبي للفلسطينيين، بتمويل من الوكالة البريطانية للتنمية الدولية.

إعداد: عماد الصيرفي، شذى أبو سرور، أرهف الزناتيت.

تحرير: إخلاص اشتية

قائمة المحتويات:

مقدمة عن المشروع..... 3

مناطق المشروع..... 5

منهجية العمل الميداني..... 5

تحليل نتائج الأنشطة الميدانية المرتبطة بالمرحلة التحضيرية..... 11

دورات تدريبية حول أُطر الإعاقة، والحقوق، وتعبئة المجتمع ، وحول اختيار مدربي توعية المجتمع حول الإعاقة:..... 23

ورشة التعلم الأولى: ورشة عمل لمدة يومين بهدف التعلم من نتائج العمل الميداني و التدريب..... 27

الملحق رقم (1) نتائج مسح المؤسسات 33

الملحق رقم (2) أبرز نتائج مسح الأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة..... 36

الملحق رقم (3) النتائج الرئيسة للمجموعات المركزة..... 43

الملحق رقم (4) استمارة مسح الأسر المعيشية 49

الملحق رقم (5) **قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين**..... 57

يهدف مشروع "**تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة للمطالبة بحقوقهم واستحقاقاتهم**" والذي بدأ العمل عليه في شهر أيلول2010 ومدة العمل عليه ثلاث سنوات ونصف، إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ليصبحوا محدثين رئيسيين للتغيير داخل مجتمعاتهم، وتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم على نحوٍ فعّال وذلك باستخدام الأُطر القانونية الوطنية والدولية بالإضافة إلى مبادئ التأهيل المبني على المجتمع. وعلى وجه التحديد، يعمل المشروع على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تشجيع الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني في اعتماد معايير تسهيلية تشمل الجميع، بالإضافة لخلق نماذج ايجابية تشمل الجميع والتي من الممكن أن يتم استخدامها للتأثير على التغيير على المستوى المحلي.

يتمَّ تنفيذ المشروع من قبل مركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت، بالاشتراك مع مؤسسة العون الطبي للفلسطينيين يعتبر هذا المشروع الأول من نوعه في فلسطين، وذلك من خلال تعامله مع قضية الإعاقة ضمن الإطار الأكاديمي، والمجتمعي، بالإضافة للإطار التنموي. يهدف المشروع إلى خلق مثال حيّ في التعامل مع الإعاقة بكل تفاصيلها، وذلك من أجل إحداث تغيير أكبر في حركة الإعاقة وأيضاً من أجل تحسين واقع الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال المناصرة المستندة والقائمة على الحقوق.

تهدف التحضيرات والمراحل الأولى للمشروع إلى فهم الصورة الحقيقية لواقع الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال القيام بالعديد من الأنشطة الميدانية. هدفت المرحلة الأولى من المشروع إلى تصميم قاعدة بيانات والتي تشكل بيانات أساسية يستفيد منها الفريق والمشاركين خلال تنفيذ مراحل المشروع اللاحقة، وتعطي هذه البيانات فرصة للاستجابة إلى الاحتياجات المُعَبَّرعنها في الميدان. يتم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها في إطار المشروع من خلال تدريب مجموعة أساسية من الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة على مهارات العمل الميداني، وعلى أطر وقوانين الإعاقة، والمناصرة، والحشد المجتمعي.

شمل العمل الميداني مسح للمؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق المشروع، ومسح للأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة لمجموعات مركزة مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات أخرى ذات الصلة. بعد الانتهاء من جمع البيانات، بدأ فريق المشروع بتنفيذ دورات تدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة، وللناشطين في المجتمع، بالتعامل مع أُطر وقوانين الإعاقة، بالإضافة إلى الحشد المجتمعي والمناصرة. يتم مناقشة النتائج التي توصل إليها المشروع، بالإضافة إلى المنهجيات المستخدمة والتنفيذ بشكل عام، مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمشاركين في المشروع وذلك من خلال ورش عمل التعلم التي تهدف إلى مناقشة هذه النتائج والأخذ بردود الفعل للتطوير ضمن المشروع وضمن مراحله اللاحقة.

اللجنة التوجيهية:

تتكون اللجنة التوجيهية من فريق المشروع العامل في مركز دراسات التنمية، ومن مؤسسة العون الطبي للفلسطينيين، وخبراء في مجال الإعاقة وتقوم اللجنة بدعم المشروع. تجتمع اللجنة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر من أجل مراجعة تطور المشروع، ولمناقشة الأنشطة المستقبلية. يعتبر دور اللجنة مهماً جدّاً لأنه يُمكّن فريق المشروع من الاستفادة من الخبرات المتنوعة في مجال الإعاقة، والاستفادة من هذه الخبرات في المشروع. يُوَفر هذا الأمر، بالإضافة إلى آراء وتقييمات الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق المشروع، تغذية مستمرة ودائمة وفرصة للمشروع بأن يعيد تقييم نفسه والتغير بما هو متاح وحسب ما هو ضروري لتلبية احتياجات وواقع الناس على أرض الواقع.

المدربين\المستشارين في مجال الإعاقة والدمج

يهدف المشروع أيضا لتمكين فريق المشروع الذين هم من الشباب سواءً كانوا ذوي إعاقة أو لا. في الحقيقة، "لا شيء عنا بلانا" هي إحدى أهم التوجهات التي يتبناها المشروع.

تمَّ توظيف مدربـاة في مجال الإعاقة والدمج في كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة وهما من الأشخاص ذوي الإعاقة. ويأخذ المشروع بعين الاعتبار الاجراءات التيسيرية اللازمة لهما لتنفيذ أعمالهما بشكل كامل، وفعّال ومستقل.

تدريبات الإعاقة والمساواة

كجزء من المشروع، يقوم فريق المشروع بتدريبات حول الإعاقة والمساواة حيث يتم استهداف المؤسسات، والمنظمات، والأشخاص أو المجموعات المعنيّة. ويقوم على مبدئين متساويين في الأهمية: الأول، إعادة تعريف الإعاقة وفقاً للنموذج الاجتماعي، والثاني تكريس مفهوم حقوق الإعاقة على أنها عبارة عن قضية حقوق إنسان. تهدف هذه التدريبات إلى تحدي المواقف المتحيزة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة بين المجموعات المختلفة، وإلى فرض مشاركة متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع البرامج والسياسات، وإلى رفع مستوى الوعي حول القضايا المتعلقة بالإعاقة،

على سبيل المثال: التعاريف والنماذج المختلفة للإعاقة، التمييز على أساس الإعاقة، الإعاقة من منظور حقوق الإنسان، اللغة والمصطلحات،... إلخ.

يتمَّ تصميم التدريب وفقا لاحتياجات كل مجموعة، وهو تدريب يعطى بشكل متواصل طوال فترة المشروع. كما وأعطي هذا التدريب لفريق المشروع، ولطاقم العاملين في مركز دراسات التنمية ولجمعية العون الطبي للفلسطينيين، قبل البدء بتنفيذ المشروع.

يُوفر هذا التدريب فرصة مستمرة لرفع مستوى الوعي حول القضايا المتعلقة بالإعاقة في المجتمع، ويتيح للمشروع أيضاً فرصة التواصل وبناء العلاقات مع المجوعات والمؤسسات المهتمة في القضية. من الجدير بالذكر الإشارة بأن هذه التدريبات لا تقتصر على المناطق التي يشملها المشروع، وبالإمكان توفيرها لأي مجموعة تطلبها.

مناطق المشروع

يستهدف المشروع أربع مناطق جغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة. منطقة رفح جنوب قطاع غزة، منطقة بيت حانون شمال قطاع غزة، قباطية في منطقة جنين شمال الضفة الغربية، ومنطقة دورا جنوب الضفة الغربية. يتم استهداف ثلاث تجمعات في كل منطقة: منطقة حضرية واحدة، منطقة ريفية واحد، مخيم لاجئين واحدفي كل من المناطق الجغرافية المستخدفة، مع الأخذ بعين الاعتبار القرب الجغرافي لأغراض المشروع، وقدرة المشاركين على السفر بين هذه المناطق

بناء على هذه المعايير، لقد تم اختيار التجمعات التالية:

حضر المنطقة	الريف	المخيم	المنطقة
بيت حانون	ام النصر	جباليا	شمال غزة
رفح	النصر	رفح	جنوب غزة
قباطية	صانور	مخيم جنين	منطقة جنين(شمال الضفة الغربية)
دورا	خرسا	الفوار	جنوب الضفة الغربية

منهجية العمل الميداني

تتضمن مرحلة العمل الميداني عدداً من الأنشطة المصممة لدراسة واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق المشروع، وتحديد المعيقات الرئيسة في هذه المناطق. مما يتيح الفرصة للقيام بتدخلات ايجابية من خلال المراحل اللاحقة في المشروع تستهدف هذه الحواجز. تتكون هذه الأنشطة مسح للمؤسسات في مناطق المشروع، مسحاً للأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المناطق، ومجموعات مركزة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، المجموعات المرتبطة، وأفراد المجتمع للمساعدة على تحديد المعيقات في المجتمع وتقييم الواقع على الأرض.

بعد ذلك يتم نقاش المنهجيات المستخدمة وتقييمها من خلال ورش عمل تعلميةي تهدف إلى تقييم أثر أنشطة المشروع، ونقاشها مع الفئات التي يعمل معها المشروع..

1. مسح المؤسسات:

يهدف مسح المؤسسات لبناء قاعدة بيانات لمنظمات المجتمع التي تعمل في المناطق التي يشملها المشروع، واستكشاف مناطق عملها والفئات المستهدفة، بالإضافة إلى رغبتها في العمل في قضايا مرتبطة بالإعاقة.

ستكون البيانات متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون ضمن المشروع. في وقتٍ لاحق من المشروع، وذلك حين يتم تدريب الكادر الأساسي للمشروع والمكون من الأشخاص ذوي الإعاقة (الذين يُشار إليهم بمدربي توعية المجتمع حول الإعاقة) من خلال مراحل مختلفة على نماذج الإعاقة، الحقوق والأُطر القانونية، الحشد المجتمعي، ومهارات العمل الميداني. إضافةً إلى ذلك، يقوم مدربو توعية المجتمع حول الإعاقة بعدها بالمضي قُدُماً بتنفيذ مسح ثانٍ لمؤسسات

المجتمع المحلي في مناطقهم، بالإضافة لمقدمي الخدمات والمحال التجارية، بهدف التحقيق في المعيقات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة.

استخدم مسح المؤسسات أسلوب أخذ عينات باستخدام معلومات من سكان محليين وباحثين ميدانيين الذين هم من السكان المحليين في كل منطقة. وقد تمَّ تطوير استمارة بهدف جمع معلومات متعلقة بالمؤسسات في المناطق، مناطق عملها، موظفيها، والموظفين الذين هم من الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة لقياس اهتمام المؤسسة بالعمل في مجال الإعاقة. علاوةً على ذلك، كان من المهم أيضاً تحديد نطاق عمل المنظمات في هذه المناطق بشكل عام، وأنواع المشاريع التي يجري تنفيذها في هذه المناطق.

2. المؤشرات:

الهدف الرئيسي لهذا المسح هو جمع المعلومات الأولية عن المؤسسات العاملة في المناطق التي يشملها المشروع، وبالتالي تم تحديد عدد من المؤشرات على أنها الأهم:

- المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها في المناطق المستهدفة.
- المشاريع والبرامج ذات الصلة بالإعاقة في المناطق المستهدفة.
- المشاريع والبرامج التي تضم الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق المشروع.
- التحديات والعوائق التي تواجه المؤسسات فيما يتعلق بالعمل في مجال الإعاقة، والتحديات تجاه تعميم قضية الإعاقة.
- توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المؤسسات.

3. الاستمارة:

تمَّ تطوير الاستمارة من أجل معالجة المؤشرات التي حددها فريق المشروع بالإضافة إلى المفاهيم الأخرى لعمل المؤسسة. تهدف الأسئلة إلى الحصول على صورة لطبيعة عمل المؤسسات، وأهدافها، البرامج، والمشاريع، والسياسات، والفئات المستهدفة، والنطاق الجغرافي للعمل، وعدد الموظفين، وعدد الموظفين من الأشخاص ذوي الإعاقة، والعلاقة مع المؤسسات الأخرى، والمعلومات المتعلقة بمشاريع وتحديات الإعاقة.

4. مسح للأسر المعيشية:

استهدف المسح 600 أسرة من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق المشروع، واستمر سير العمل الميداني بين شهري يناير وكانون الثاني – 2011 وهدف لإجراء المقابلات مع الشخص ذو الإعاقة نفسه / نفسها، مع استخدام وسطاء في بعض الحالات، مثل: مترجمي لغة الإشارة عند مقابلة الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية، أو الأهل عند مقابلة أشخاص من ذوي الصعوبات في التعلم والتواصل.

استهدف المسح الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 – 35 عاماً. بالإضافة إلى ذلك، هَدَفَ المسح لاستهداف عينة نصفها من الذكور ونصفها الأخر من الإناث.

كما واستهدف المسح أيضاً أي أفراد آخرين من الأسرة مِنَ الذين لديهم إعاقة إذا ما استوفت فيهم الشروط العمرية

لقد تم تقسيم الاستمارات في كل منطقة إلى: 70 استمارة في المناطق الحضرية، و50 استمارة في مخيمات اللاجئين، و30 استمارة في المناطق الريفية، وهذا بدوره يعكس الأرقام السكانية بشكل عام في المناطق المستهدفة.

5. حجم العينة:

استهدف المسح 600 أسرة في المُجمَل، 150 لكل منطقة: شمال الضفة الغربية، جنوب الضفة الغربية، شمال قطاع غزة، جنوب قطاع غزة.

أعداد السكان في المناطق المستهدفة		
الحضر	الريف	المخيم
شمال قطاع غزة		
بيت حانون 38,047	أم نصر 2,811	جباليا 41,933
جنوب قطاع غزة		
رفح 121,774	النصر 6,308	رفح 34,558
شمال الضفة الغربية		
قباطية 19,197	صانور 4,067	مخيم جنين 10,371
جنوب الضفة الغربية		
دورا 28,868	خورسا 3,440	الفوار 6,544
المصدر: *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت* 2007، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني		

مؤشرات الإعاقة:

تم استخدام عدداً من المؤشرات للكشف عن الإعاقة من أجل المسح بناءً على خبرة مركز دراسات التنمية في مجال المسوح، واحتياجات المشروع، وأهداف المسح. علاوةً على ذلك، يستخدم المسح تموذج يرصد مشاركة الشخص وقدرته على أداء النشاطات اليومية باستقلالية.

تم بناء هذه المؤشرات بناء على تجربة سابقة لمركز دراسات التنمية في تجربة سابقة بالعمل مع الأشخاص ذوي الاعاقة، وباستخدام "التصنيف الدولي لأداء الوظائف، الإعاقة والصحة"، ومن مقترحات مجموعة واشنطن لمؤشرات الإعاقة ، مثل: "مصفوفة معيقات المشاركة ومحدودية القيام بالوظائف". تم العمل على تكييف هذه النماذج والمؤشرات لتتناسب مع السياق المحلي واحتياجات المسح. يُمثّل التصنيف الدولي لأداء الوظائف تصنيف تم تطويره عن طريق منظمة الصحة العالمية بهدف ايجاد وسيلة أكثر شمولاً للتعامل مع الإعاقة، وخلق تصنيفات موحدة من أجل الاستخدام العالمي.

المؤشرات:

- خلفية عامة.
- مؤشرات الإعاقة.
- القيام بالوظائف والنشاطات اليومية.
- المعيقات التي تحوْل دون الوصول إلى الخدمات:
  - التعليمية.
  - الصحية.
  - العملية.
  - الاجتماعية والمدنية.
  - التمكين والوصول إلى معلومات عن الحقوق وعن الخدمات القانونية.
  - الاستعداد للمشاركة في مشاريع مرتبطة بالتمكين والإعاقة.

الاستمارة

طوّر فريق المشروع استمارة تتعامل مع أنواع ودرجات الصعوبات في أداء الوظائف الأساسية للحياة اليومية، وعلى قدرة المجيبين على تنفيذ عدد من الأنشطة اليومية باستقلالية دون استخدام الأجهزة المساعِدة أو المساعدين الشخصيين. إلى جانب ذلك، بحثت الاستمارة معرفة الأشخاص بالأجهزة المُساعِدة اللازمة لهم. علاوةً على ذلك، ركزت الاستمارة على تحديد المعيقات التي تحد من المشاركة في المجالات الرئيسة والوصول إلى الخدمات الرئيسية، مثل: الصحة والتأهيل، التعليم، سوق العمل، الحياة الاجتماعية والمدنية، خدمات التمكين والحقوق، إضافةً إلى رصد مدى اهتمام المجيبين بالمناصرة ومدى استعدادهم بأن يشاركوا بأنشطة مرتبطة بمناصرة قضية الإعاقة، بالإضافة إلى ذلك، هدفت الاستمارة استكشاف تأثير المعيقات البيئية، والمادية، والسلوكية، والمؤسساتية على الوصول إلى الخدمات والحقوق.

قام الفريق بتصميم دليل للباحثين الميدانيين، يوضح كيفية التعامل مع الاستمارة في الميدان، إضافةً إلى عدد من المفاهيم المتعلقة بالإعاقة. إضافةً إلى ذلك، تم تنفيذ تدريب الاعاقة والمساواة ل14 باحث ميداني في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لتعريفهم على مفهوم الإعاقة من وجهة نظر المشروع، وأفضل السبل للتواصل مع الفئة المستهدفة ضمن إطار إيجابي لخلق بيئة إيجابية واستجابة واقعية.

وقد جمع فريق المشروع قوائم بأسماء الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق المشروع التي قامت عدد من المؤسسات والمنظمات الأهلية العاملة في المشروع بتوفيرها. لكن على خلاف ذلك، لم يتم توفيرها للباحثين، بهدف الوصول إلى الأشخاص الذين لم يكونوا مستهدفين من قِبَل هذه المؤسسات. وقد استخدم الباحثون معلومات من بعض المؤسسات، والمجالس القروية، ومن السكان المحليين المعروفين في المناطق، بالإضافة إلى أسلوب كرة الثلج المتدحرجة.

في بعض الحالات، واجه بعض الباحثين صعوبة في العثور على أشخاص من ذوي الإعاقة في مناطق معينة ممن تنطبق عليهم شروط العينة. وفي تلك الحالات، قام فريق المشروع بتوفيرهم وتزويدهم ببيانات حول عناوين أشخاص من ذوي الإعاقة باستخدام القوائم المتوفرة، ولكنه تمَّ الإبقاء على هذا الحل كحلٍ أخير.

المجموعات المركزة

كان مسح المؤسسات ومسح الأسر المعيشية من أوائل الخطوات في بداية هذا المشروع، وكان الهدف من هذه النشاطات هو التحقيق في واقع الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي حياتهم، وحقوقهم، والصعوبات والمعيقات التي يواجهونها. إلا أنه من المهم تكوين فهم أعمق لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق المستهدفة. و الحصول على نقاشات متعمّقة مع فئات ومجموعات مختلفة في المناطق المستهدفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف الفئات العمرية، وغيرها من المجموعات ذات الصلة بالمشروع مثل الأهالي والأطفال ذوي الإعاقة وأعضاء في المجتمع.

وفقاً لذلك، عَقَدَ فريق المشروع في المُجمَل أربعة وعشرون مجموعة مركزة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في شهر شباط 2011. إذ تم عقد ستة مجموعات مركزة التي عُقدت محافظة، تستهدف: الأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف الفئات العمرية، أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة، نشطاء محليين، منظمات المجتمع المحلي، أفراد المجتمع.

أهدف المجموعات المركزة

- جمع أكبر عدد من المعلومات عن احتياجات وأولويات الأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا بدوره يُوفر لفريق المشروع المعلومات اللازمة من أجل التحضير للدورات التدريبية بناءً على احتياجات المجتمع.
- تحليل وجمع المعلومات بشأن القدرة على تحقيق تغيير حقيقي في مجتمع الإعاقة، وتحليل الآثار المترتبة على حركة الإعاقة في المناطق المستهدفة.
- تحديد التحديات والفرص بشأن العلاقة بين الأشخاص ذوي الإعاقة، وبين الفئات الأخرى، وبين المؤسسات في المجتمع.
- بناء شبكات تواصل بين فريق المشروع، وبين الأشخاص والمؤسسات المرتبطين بعمل المشروع.

الأهداف المحددة للمجموعات المركزة

1. **المجموعات المركزة من الأشخاص ذوي الإعاقة**

أجريت ثلاثة مجموعات مركزة في مناطق المشروع الأربعة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار التمثيل الكامل للمناطق المختلفة، وأنواع الصعوبات/ الإعاقات المختلفة، والأشخاص ذوي الإعاقة الذين هم أعضاء في المنظمات، والأشخاص ذوي الإعاقة ممن ليسوا أعضاء في المنظمات. تمَّ تقسيم المجموعات المركزة إلى مجموعات على حسب فئاتهم العمرية المختلفة. استهدفت واحدة من المجموعات المركزة هذه، الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 – 35 عاماً، واستهدفت مجموعة مركزة أخرى الأشخاص ذوي الإعاقة الذي تتراوح أعمارهم من 35 عاماً فما فوق، في حين أن مجموعة مركزة أخرى استهدفت الأطفال من ذوي الإعاقة الذي تتراوح أعمارهم ما بين 6 – 14 عاماً.

الأهداف:

- مناقشة مخرجات مسح الأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى وجه الخصوص النتائج ذات الصلة بالتحديات والمعيقات التي تواجه تضمين ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. يقوم ذلك على مساعدة فريق المشروع بصياغة تحليل أكثر فهما للواقع.
- تحديد أولويات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة التي يمكن أن تمكنهم من المشاركة الكاملة في المشروع.
- اختبار العلاقة بين العمر وعملية المشاركة، والاحتياجات والأولويات.
- بناء فهم أكثر عمقاً لمجتمع الإعاقة في مناطق المشروع.

2. **المجموعات المركزة مع أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة**

أجريت مجموعة مركزة واحدة لاستهداف أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة في كل منطقة من مناطق المشروع الأربعة. وقد تم اختيارهم بشكل تمثيلي بناءً على البيانات التي تم جمعها مسح الأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة.

أهداف المجموعات المركزة مع أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة

- مناقشة النتائج المتعلقة بتدخلات الأهل الايجابية والسلبية في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة .
- تسليط الضوء على أهمية تضمين وإدراج ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع بناءً على أساس المساواة مع الآخرين.
- استكشاف مواقف الأهالي تجاه المؤسسات والمشاريع التي تعمل في مجال الإعاقة ومع الأشخاص ذوي الإعاقة.

3. **المجموعات المركزة مع الناشطين المحليين**

تم اختيار عدد من الناشطين المحليين للمجموعات المركزة من خلال بيانات تم جمعها في المسوحات التي تم الإشارة إليها سابقا. يُنظر إلى أولئك الناشطين على أنهم حلفاء محتملين قادرين على مساعدة فريق المشروع والأشخاص ذوي الإعاقة في الميدان خلال أنشطة المشروع. كان هناك مجموعة مركزة واحدة مع نشطاء محليين في كل منطقة من مناطق المشروع الأربعة.

أهداف المجموعات المركزة من الناشطين المحليين

- تعريف المشاركين بأهداف المشروع، وتوقعاته ومراحله.
- مناقشة التحديات والمعيقات والمخاوف المرتبطة بتنفيذ المشروع في الميدان، استناداً إلى البيانات ووجهة نظر فريق المشروع.
- استكشاف الدوافع نحو تسهيل تنفيذ المشروع في الميدان.
- تحديد دور المشاركين في المشروع.

4. **المجموعات المركزة من أفراد المجتمع المحلي**

من أجل القدرة على فهم المعيقات الأساسية التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، والتوجهات السائدة في المجتمع، ومدى وجود دمج في المجتمع، عُقدت مجموعة مركزة واحدة في كل منطقة مع أفراد من المجتمع. وقد تم عقد ذلك في جميع المناطق، باستثناء شمال الضفة الغربية، حيث تمَّ بدلاً من ذلك عقد مجموعة مركزة مع المؤسسات. تشمل هذه المجموعة المركزة مجموعة متنوعة من الأفراد في المجتمع، أصحاب الأعمال، السائقين، ومقدمي الخدمات ... إلخ.

أهداف المجموعات المركزة مع أفراد المجتمع المحلي:

- استكشاف مواقف أفراد المجتمع المحلي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.
- فهم التحديات والمعيقات التي تواجه هذه المجموعات خلال عملية تواصلهم مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تحديد اقتراحات أفراد المجتمع للتغلب على التحديات والحواجز التي تؤثر على استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من الخدمات التي يوفرها هؤلاء الأفراد بناءً على أساس المساواة مع الآخرين.
- استكشاف المصلحة في التعاون في تحقيق أهداف المشروع.

تحليل نتائج الأنشطة الميدانية المرتبطة بالمرحلة التحضيرية (انظر إلى المرفق في نهاية التقرير للاطلاع على النتائج الرئيسة)

نظراً لكون المشروع يهدف لخلق تدخلات ايجابية بناءً على واقع الأشخاص ذوي الإعاقة ، فمن الضروري تحليل البيانات التي تم جمعها في العمل الميداني وذلك لتوفير فرصة للتخطيط للمراحل اللاحقة للمشروع بما يتماشى مع احتياجات الناس ومع الأولويات المرتبطة بأهداف المشروع والنماذج التي يتبناها.

الهدف من ذلك هو محاولة لفهم الواقع وفهم تجربة الأشخاص ذوي الإعاقة على أرض الواقع، وطبيعة تفاعلهم مع المجتمع، ومع المعيقات الرئيسة التي تمنع المساواة مع باقي أفراد المجتمع.

يتبنى هذا المشروع النموذج الاجتماعي والمنهج القائم على الحقوق والمرتبط مع وجهة النظر التنموية نحو التعامل مع قضية الإعاقة. في ضوء ذلك، فالإعاقة هي عبارة عن قضية تفاعل سلبي بين الشخص الذي لديه صعوبة وبين الحواجز والمعيقات الاتجهاتية والبيئية والمؤسساتية في المجتمع. الأمر الذي يحُد من فرص الوصول إلى الخدمات والحقوق على أساس المساواة الأساسية مع الآخرين.

إدراك أن الإعاقة تشكّل مفهوماً لا يزال قيد التطور وأن الإعاقة تنتج من خلال التفاعل بين الأشخاص ذوي الإعاقة وبين الحواجز المواقفية والبيئية التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة وفعالة في المجتمع بناءً على أساس المساواة مع الآخرين".

ديباجة (مقدمة)، اتفاقية الأمم المتحدة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – 2006

يستخدم المشروع اتفاقية الأمم المتحدة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – 2006، والمبادئ التوجيهية الجديدة التأهيل المبني على المجتمع(Community Based Rehabilitation/CBR)، كمرجعيات أساسية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي لا يمكن فصلها عن حقوق الإنسان.

كما ويعمل هذا التوجه على التأكيد في أهمية سيطرة الشخص ذو الإعاقة على حياته / حياتها الشخصية مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية والتعديلات المنطقية اللازمة في السياسات والممارسات.

" *إعادة التأكيد من جديد* على شمولية، ووحدة، وترابط وتشابك جميع حقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، وحاجة الأشخاص ذوي الإعاقة على ضمان استمتاعهم بشكل كامل ودون تمييز".

ديباجة (مقدمة)، اتفاقية الأمم المتحدة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – 2006

من الجدير بالذكر أنه لا يوجد توثيق كامل لتجربة حركات الإعاقة السابقة في الأراضي الفلسطينية. في مقابلة أُجريت في 16 يناير 2010 مع زياد عمرو، وهو أحد المؤسسين والناشطين في الاتحاد العام الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة، ناقش عمرو تجربة الحركة الفلسطينية لحقوق الإعاقة، والتي بدأت في أوائل عام 1990. وجاء القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كنتيجة للضغوطات وحركات الدعوة والتأييد، ومطالب حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين في بداية العام 1990، بقيادة الاتحاد العام الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة الذي تأسس عام 1991 بواسطة مجموعة من ناشطين فلسطينيين من الأشخاص ذوي الإعاقة.

يجب التنويه والإشارة هنا أن الحركة لم تهدف إلى الحصول على قانون محدد متعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لكنها هدفت إلى طرح قضية الإعاقة كأولوية أمام أصحاب القرار.

في عام 1998، أعدّت هذه الحركة مسودة قانون لتسهيل الوصول إلى الأماكن العامة، إلاّ أنَّ المجلس التشريعي قد ضغط على هذه الحركة من أجل العمل على القانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. في ذلك الوقت، لم تكن الحركة مدركة كليّاً بأهمية التعامل مع مواد القانون من مفهوم حقوق الإنسان. إضافةً إلى ذلك، كان هناك ضعف في الوصول إلى والتأثير على صانعي القرار من أجل اعتماد المسودة التي كانت أكثر انسجاماً مع طموحات حركة الإعاقة في ذلك الوقت. ساهمت جميع هذه العوامل في الوصول للقانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي بُنِيَ على أساس النموذج الطبي للإعاقة. إذ يُعرّف القانون الشخص ذو الإعاقة على النحو التالي:

"هو أي فرد يعاني من أية إعاقة أو ضعف جزئي أو كلي سواءً من ناحية خلقية، أو أنه / أنها لا تدرك شيئاً (ليست بصوابها)، أو أنه / أنها ليست بكامل قدراتها الجسدية والنفسية والعقلية إلى المدى الذي يمنعه / ها من الوفاء بمتطلبات الحياة الطبيعية بطريقة لم تواجه عادةً من قِبَل أولئك الأشخاص الذين لا يعانون أية إعاقة".

القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (لعام 1999)، رقم 4، التعريفات

يركز هذا التعريف على الصعوبة عند الشخص، بدلاً من التركيز على التفاعل بين الشخص وبين البيئة بجميع عناصرها. هذا من شأنه أن يفرض سياسات وممارسات خاصة في المستويات الرسمية وغير الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه قد يفرض النماذج والمناهج القائمة على الأعمال الخيرية والطبية في التعامل مع قضية الإعاقة في الأبعاد المؤسساتية والاجتماعية.

ينصّ القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 1999 رقم 4 المادة رقم 2 على "أن الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم الحق في العيش بحرية وكرامة، الحق في الاستمتاع بذات الحقوق والواجبات التي يتمتع بها أي شخص آخر على أفضل قدر من استطاعته، وأن إعاقة شخص ما لا يمكن أن تكون سبباً للحد من وصوله إلى هذه الحقوق". في هذه المادة، على الرغم من أن القانون يناقش حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش بحرية وكرامة، إلاّ أنَّ استخدام مصطلح "على أفضل قدر من استطاعته" يعزز مرةً أخرى وجهة النظر الطبية على الإعاقة.

في ضوء ذلك، فإن التحليل يستكشف الحواجز والمعيقات المادية، والاتجاهاتية، والمؤسساتية التي تعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الأساسية المختلفة والحقوق، في محاولة للمقارنة بين الإعاقة في القوانين والتشريعات وبين ما هي عليه على أرض الواقع. علاوةً على ذلك، فنحن نحاول استكشاف وعي الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالحقوق والقوانين المتعلقة بالإعاقة.

في جميع أنشطة العمل الميداني، تم تحديد المجالات الرئيسة للحياة باعتبارها نقطة انطلاق من أجل أن نكون قادرين على تحديد المعيقات والحواجز. تم اختيار هذه المجالات كما هي بما في ذلك الحقوق الأساسية الرئيسة والمجالات الرئيسة التي تقع فيها الأنشطة اليومية. المشاركة أو المعيقات والحواجز نحو المشاركة في هذه المجالات يمكن أن تعطي لنا درجة فهم لدرجة التهميش التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة، من خلال تحديد الاتجاهات السائدة في المجتمعات. إلى جانب ذلك، فإنه يقدم مؤشرات واقعية على وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأجهزة المساعِدة اللازمة والتسهيلات المعقولة لهم من أجل المشاركة في مجتمعهم على أساس المساواة وبشكل مستقل. نصَّ القانون الفلسطيني لحقوق الإعاقة بأن الشخص ذو الإعاقة لديه الحق في الحصول على هذه الخدمات والحقوق. بطاقة الشخص ذو الإعاقة هي عبارة عن بطاقة تحدّد مجموعة الخدمات التي يستحق الشخص ذو الإعاقة أن يحصل عليها من خلال برنامج منظّم.

المجالات الأساسية: الخدمات الصحية، والتعليم، والتوظيف (العمل)، والحياة الاجتماعية، الحقوق والتمكين، والاختلافات في أنواع مختلفة من المحليات، والاختلافات في ما يتعلق بالجنس، والاختلافات في المناطق، والاختلافات بين الأنواع المختلفة من الإعاقة، وعائلات الأشخاص ذوي الإعاقة.

المشاركة في الأنشطة اليومية:

يهدف المشروع على التعامل مع الإعاقة ليس من منظور طبي ولا من منظور أنواع الإعاقة. بحثت الاستمارة عن تصور وفهم الشخص نفسه للصعوبة التي لديه / بالإضافة للنظ للصعوبات التي تواجهه عند قيامه بالأنشطةالوظائف اليومية.

وهكذا، وقبل الدخول في عملية الحصول على الخدمات، لوحظ أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون صعوبات كبيرة في الأنشطة اليومية التي هي ضرورية للعيش بشكل مستقل. كان جليّاً في نتائج مسح الأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة أنّ أغلبية المشاركين أقروا بصعوبة تنفيذ بعض الأنشطة اليومية الرئيسية باستقلالية تامة دون الاعتماد على الأجهزة المساعِدة، مثل إعداد وجبات الطعام، وممارسة الأعمال أليومية،والتسوّق. بالإضافة إلى ذلك أبرزت النتائج بأن ما يقارب نصف المشاركين لا يعرفون القراءة والكتابة. وهو ما كان بارز بين جميع أنواع الإعاقات إلا أن الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة يواجهون صعوبة أكبر في القراءة والكتابة. وهذا يعزى لعدة أسباب، أهمها: الاتجاهات السلبية نحو قضايا الإعاقة، ومحدودية الوصول إلى المؤسسات التعليمية،وكون التعليم باهظ الثمن أو عدم توفر التعليم المتخصص بالإضافة للمعيقات العائلية. وهذه المعيقات ظهرت بشكل كبير في نتائج مسح الأسر المعيشية وبالأخص مع الأشخاص من ذوي الإعاقات الذهنية. إذ عبر 80% من الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية عن هذه المعيقات. إن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة المستهدفين توقفوا عن تعليمهم في وقت أبكر مما كانوا يريدون وذلك بسبب المعيقات المتعلقة بهم كأشخاص ذوي إعاقة والتي واجهتهم في التعليم. وقد عبر ما يقارب نصف الأشخاص المستهدفين من جميع أنواع الإعاقات عن صعوبات في استخدام وسائل النقل، والقيام بالأعمال المنزلية، وشراء الحاجيات، والعناية بالنفس.

ومن هنا ممكن أن نرى وجود معيقات كبيرة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة ابتداء من المنزل وقبل التوجه للحصول على أي خدمة.

ومن جهة أخرى يشكل الأداء الضعيف لدى موظفو برنامج التأهيل المبني على المجتمع عائق أمام الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق المستهدفة ونقص وعي العاملين حول دورهم في هذا البرنامج. ونتيجة لذلك فأن غالبية أفراد العينة عبروا بأنهم ليسوا بحاجة للخدمات التي يوفرها عاملو برنامج التأهيل المبني على المجتمع.

كشفت نتائج مجموعات العمل المركزة التي تشكلت من الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم عن أن العديد من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة تشعر بالقلق حيال أبنائها من ذوي الإعاقة ولا تسمح لأبنائها من الأشخاص ذوي الإعاقة بالعيش بشكل مستقل بالإضافة إلى الاتجاه السلبي العام الذي يتبناه المجتمع اتجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أن بعض الأُسر تلجأ لإخفاء حقيقة أن لديهم طفل ذو إعاقة.

إلى جانب ذلك، ظهرت قضية وسائل النقل العام في المجموعات المركزة كإحدى القضايا المفصلية في تطور حركة الإعاقة. وذلك بسبب الاتجاهات السلبية للسائقين في بعض الأحيان ورفضهم توصيل الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى التكلفة الباهظة للمواصلات. فتشكل المواصلات معيق اخر أمام الأشخاص ذوي الإعاقة قبل الحصول على الخدمة. ولذلك، تشكل المعيقات المرتبطة بالمواصلات معيق رئيسي أمام العيش باستقلالية.

فيما يتعلق باستخدام الأجهزة المساعدة. يرى 63% من أفراد العينة أن الأشخاص ذوي الإعاقة يستخدمون الأجهزة المساعدة ويلجئون للمساعد الشخصي بشكل منتظم. وهذه النسبة هي الأعلى بين الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية الذين تواجههم معيقات في صعود الدرج.

ويجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الأشخاص ذوي الإعاقة يستخدمون جهاز مساعد/ مساعد شخصي قد يكوي أحد أفراد الأسرة، بحيث أن (13 %). من الأشخاص ذوي الإعاقة يستعينون بأحد أفراد الأسرة كمساعد شخصي. كما وإن (35,5 %) من أفراد عينة مسح الأسر المعيشي يرون أن هناك حاجة ملحة لأدوات مساعدة أخرى غير متوفرة لهم.

الوصول والاستفادة من الخدمات

تنص المادة رقم 2 من قانون رقم 4 لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين

"للمعوق حق التمتع بالحياة الحرة والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره من المواطنين له نفس الحقوق وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته، ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن المعوق من الحصول على تلك الحقوق."

أما المادة رقم 3 من نفس القانون تنص على

" تتكفل الدولة بحماية حقوق المعوق وتسهيل حصوله عليها وتقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية بأعداد برامج التوعية له ولأسرته ولبيئته في كل ما يتعلق بتلك الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون"

يعمل هذا القسم على استكشاف الأنواع المختلفة من المعيقات والحواجز التي يواجهها الشخص ذو الإعاقة نحو الوصول إلى الخدمات والمشاركة في الحياة مشاركة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة مع الآخرين.

الخدمات الصحية:

حاول مسح الأسر المعيشية الكشف عن مدى حاجة الأشخاص ذوي الإعاقة لخدمات معينة وعن مدى محدودية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الصحية. وهناك ما يقارب 20 % ممن استهدفهم المسح افصحوا عن حاجتهم لخدمات صحية وعن وجدود صعوبة في الوصول لهذه الخدمات التي تشمل: الأخصائيين، الصيدليات، المستشفيات.

علاوةً على ذلك، فهناك أكثر من 60 % من أفراد العينة قد افصحوا عن أنهم ليسوا بحاجة إلى الممرضات، وعاملي التأهيل المبني على المجتمع، والبصريات، والعلاج الوظيفي، والعلاج الطبيعي، وعلاج النطق، ومراكز الرعاية النهارية.

عند محاولة التعرّف على المعيقات التي تحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات تبيّن النتائج أن هناك صعوبات على كافة المستويات. فعلى الصعيد المادي، هناك أكثر من 80 % ممن استهدفهم المسح لا يستطيعوا تحمل نفقات وتكاليف العلاج،وما يقارب 70 % ممن استهدفهم المسح غير قادرين على تحمُّل تكاليف المواصلات.

إضافة إلى ذلك، فإن الاتجاهات السلبية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة تعتبر هي أيضاً عائقاً في الوصول إلى الخدمات، حيث أن هناك أكثر من 25 % ممن استهدفهم المسح قد أعربوا عن اتجاهات سلبية من السائقين ومقدمي الخدمات تجاه

الأشخاص ذوي الإعاقة. كما وأشار أكثر من 30 % من الأفراد بأنهم لا يستطيعوا استخدام وسائل النقل العامة، ولا يستطيعوا التواصل مع مقدمي الخدمات، ولا يعثروا على شخص ليرافقهم، وذلك لكونهم أشخاص ذوي إعاقة.

كما وأشار 38 % من المجيبين بأن مباني مزودي الخدمات غير موائمة لوصول الاشخاص ذوي الإعاقة إليها.

في المجموعات المركزة التي تم تشكيلها مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأهالي الأشخاص ذوي الإعاقة، تم الإشارة لنفس المعيقات ومنها: المباني غير الموائمة والتكاليف الباهظة لوسائل النقل ، وارتفاع تكاليف الخدمات، إضافةً إلى الاتجاهات السلبية السائدة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

علاوةً على ذلك، لوحِظَ أيضاً أن هناك حاجة إلى أخصائيين ولكن المشكلة تكمن في أنهم بعيدين جداً عن أماكن إقامة العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة. يمكن أن يتم تفسير هذا الأمر بشكل أكثرَ بناءً على نتائج المسح، حيث أن هناك حاجة أكبر إلى الأخصائيين في المناطق الريفية (48,2 % المناطق الريفية) مقارنةً بنسبة 31 % في المناطق الحضرية ونسبة 21,4 % في المخيمات.

وبالتالي، نلاحظ وجود معيقات بيئية واتجاهاتية ومؤسساتية واجتماعية وبشكل بارز تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الخدمات الصحية.

في هذا الصدد، القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المادة رقم 5 والتي تنص على تأهيل المعاقين

"على الدولة تقديم التأهيل باشكاله المختلفة للمعوق وفق ما تقتضيه طبيعة إعاقته وبمساهمة منه لا تزيد على 25 بالمائة من التكلفة يعفى المعوقين بسبب مقاومة الاحتلال من هذه المساهمة"

. وتنص المادة 6 من القانون ذاته على موضوع أعفاءات الرسوم والجمارك والضرائب

وفق لأحكام القانون تعفى من الرسوم والجمارك والضرائب جميع المواد التعليمية والطبية والوسائل المساعدة ووسائل النقل اللازمة للمدارس ومؤسسات المرخصة ووسائل النقل الشخصية لأستعمال الأفراد المعوقين

ولكن غياب نظام مُنظّم وعدم وجود الوعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة ولدى عائلاتهم يُعطّل عملية التنفيذ الفعالة والنشطة. إلى جانب ذلك، هناك تساءل كبير حول النسبة المرتفعة للأشخاص الذين أعربوا عن عدم حاجتهم لعاملي التأهيل المبني على المجتمع. حيث أنه وفقاً لعنصر الصحة المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية الجديدة للتأهيل المبني على المجتمع، فقد جاء فيه أنَّ:

"**برامج التأهيل المبني على المجتمع تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في تحقيق أكبر قدر ممكن لهم من الخدمات الصحية ، وتعمل في خمسة مجالات رئيسة هي: تعزيز الصحة، والوقاية، والرعاية الصحية، والتأهيل والأجهزة المساعِدة. حيث يعمل عاملو التأهيل المبني على المجتمع على تسهيل وضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الصحية والحقوق. بالإضافة إلى ذلك يوجد هناك دعوة للخدمات الصحية لاستيعاب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال كونهم جزء لا يتجزء من المجتمع ولهم الحق في التمتع بحقوقهم الصحية على قدم المساواة مع غيرهم من أفراد المجتمع ،**

الديباجة (التمهيد)، المبادئ التوجيهية لالتأهيل المبنى على المجتمع، عنصر الصحة – منظمة الصحة العالمية

علاوةً على ذلك، ترتبط المبادئ التوجيهية لالتأهيل المبني على المجتمع بمنظور شامل مرتبط مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي ألإعاقة مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين المعرفة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أُسرهم فيما يتعلق بحالتهم الصحية، وتفعيل مشاركتهم مشاركة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة مع الآخرين في تحقيق واكتساب صحة جيدة، وهذا بدوره يعزز مشاركتهم الكاملة والفعالة في مجتمعاتهم المحلية، وزيادة الوعي لديهم عن قطاع الصحة وزيادة الوعي عند مقدمي الخدمات الصحية حول حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى الخدمات الصحية دون أي تمييز مبني على إعاقتهم أو على أية عوامل أخرى، كما ويعنى التأهيل المبني على المجتمع بتوفير الرعاية الصحية بتكلفة معقولة، بالإضافة للعمل على تحسين التعاون عبر جميع القطاعات التنموية.

في ضوء ذلك، فإنه من الواضح بأن الخدمات التي توفرها برامج التأهيل المبني على المجتمع القائمة لا تتماشى مع المبادئ التوجيهية لها ، إضافةً إلى ذلك، فإنها لا تتماشى مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ولا مع احتياجات أفراد أسرهم على أرض الواقع.

الخدمات التعليمية:

فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات التعليمية، ففقد تلقى أو لا زال يتلقى حوالي ثلثي أفراد العينة التعليم، 20 % منهم مسجلين\أو كانوا مسجلين في مدارس متخصصة لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، وما يقارب 72% منهم يتلقون التعليم\ أو تلقوا التعليم في مدارس حكومية. بالرغم من ذلك، فقد توقف ما يقارب نصف أفراد العينة عن تعليمهم في وقت أبكر مما كانوا يريدون، إضافةً إلى ما يقارب الثلث من أفراد العينة لم يكن لديهم الفرصة لتلقي التعليم على الاطلاق.
تُظهر هذه النتائج أن هناك العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة لا تتوفر لهم الفرصة لتلقي أو إكمال تعليمهم الأساسي. يمكننا أن نجد أيضاً أن هناك مشكلة تواجه التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية ، حيث أن 20 % من أفراد العينة قد أعربوا عن أنه قد تم رفضهم من قِبَل إدارة المدرسة.
من المهم تسليط الضوء على أن القانون يضمن حق الشخص ذو الإعاقة في الوصول إلى التعليم بغض النظر عن إعاقته / إعاقتها. علاوةً على ذلك، الاتجاهات السلبية لا تزال قائمة نحو الأشخاص ذوي الإعاقة الذين هم ملتحقين\أو كانو ملتحقين بالتعليم، حيث أنه قد أعرب أكثر من ثلث أفراد العينة من الاشخاص ذوي الإعاقة عن المشاعر السلبية التي يشعرون بها من زملائهم في المدرسة، هذا الشعور السلبي كان ظاهرا أيضاً في المدارس المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة.
قد تمَّ الاشارة إلى هذه القضايا في المجموعات المركزة التي تشكلت مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومع الأهالي، وقد أُعْرِبَ عن أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة توقفواعن التعليم في وقت أبكر مما كانوا يريدون، إضافةً إلى أن العديد من أهالي الأطفال ذوي الإعاقة رفضوا إرسال أبنائهم إلى المؤسسات التعليمية. علاوةً على ذلك، فإنه يُنظر أيضاً لوجهات النظر السلبية لإداراة المدرسة على أنها عائق يمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على حقهم في التعليم.

تظهر الحواجز العائلية أيضاً كمشكلة، حيث أن ما يقارب 16% من أفراد العينة عبروا عن المعيقات التي تتشكل من اتجاهات عائلاتهم السلبية، وأن عائلاتهم منعتهم أو لم تحفزهم وتشجعهم على مواصلة تعليمهم.
يلعب موقع المؤسسات التعليمية، إضافةً إلى العوائق السابقة، دوراً أكبر في تقييد وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها. حيث أن أكثر من ثلث أفراد العينة قد أعربوا عن بعد المؤسسات التعليمية عن أماكن سكنهم.
أشار أكثر من ثلث الأشخاص ذوي الإعاقة المستهدفين بالمسح بأن عائلاتهم يخشون من إرسالهم إلى المدارس البعيدة عن أماكن إقامتهم، هذا الاتجاه العائلي السلبي كان حاجزاً أقوى بالنسبة للإناث ذوات الإعاقة.

من هنا يتم طرح أيضاً قضية المواصلات، حيث أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة قد وجدوا مشكلة في استخدام وسائل النقل العامة نتيجة لعدة أسباب منها اتجاهات السائقين، عدم إمكانية الوصول إلى وسائل النقل، والتكاليف المالية لوسائل النقل.

بالإضافة إلى المعيقات التي ذكرت، نجد أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون المزيد من المعيقات المؤسساتية التي تؤثر على فرصة حصولهم على التعليم. ويمكن أن نرى أيضاً أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة قد وجدوا أن مباني المؤسسات التعليمية غير موائمة لهم إضافةً إلى أن المؤسسات التعليمية لا توفر المواد الموائمة للأشخاص ذوي الإعاقة. كما ونرى من نتائج المسح بأن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة وجدوا أن هناك نقصاً في الكوادر المؤهلة القادرة على التعامل مع المتطلبات الاساسية لتعليم الاشخاص ذوي الإعاقة.
تكرر ذكر هذه المعيقات بالإضافة لمعيقات أخرى في المجموعات المركزة ، حيث أنه بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى المدارس، وعدم وجود كادر مؤهل، هناك اتجاهات سلبية في المدارس تجاه حق الشخص ذو الإعاقة في التعليم وباعتقاد طاقم هذه المدارس بأن الطلبة ذوي الإعاقة يؤثرون على غيرهم من الطلبة.

"أنا على استعداد بأن أبيع أرضي، والانتقال إلى مدينة أخرى، لو كان هذا ما سيسهل لابني أن ينخرط في التعليم هناك. لكن حتى المدارس في مدن أخرى، مثل بيت لحم ترفض ألتحاق ابني فيها .
والد أحد الأبناء الذين يجدون صعوبة في التعلم، شارك في المجموعات المركزة مع أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة، دورا – الضفة الغربية

يُظهر هذا النوع من الحالات أنَّ الاتجاهات السلبية في المجتمع والرفض بين أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن أن تكون نتيجة للعديد من الأسباب، وأحد هذه الأسباب هو صعوبة الوصول والاتجاهات السلبية السائدة في المجتمع. وفي هذا الصدد، فإنه من الضروري تسليط الضوء على أن يتم النظر إلى قضية التعليم في النص القانوني الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الفصل الثاني تحت عنوان "المسؤوليات من أجل توفير الخدمات"، وأنه يأخذ بعين الاعتبار تكافؤ الفرص في التعليم والتدريب، وتوفير مختلف أنواع ومستويات الخدمات التعليمية والتدريبية وفقاً لاحتياجات الأفراد، وتوفير معلمين مؤهلين، وتوفير مناهج ومرافق موائمة تعليمية وتدريب مناسب، وتوفير الشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة ومدى تأثيرها على التحصيل العلمي للطلبة ذوي الإعاقة .

بالمقارنة ما بين هذا القانون ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يُعترف بالتعليم كحق أساسي للأشخاص ذوي الإعاقة ينص على المساواة والتضمين في جميع مستويات التعليم. ومن أجل إحقاق ذلك الحق تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع موادها أنه لا يمكن الفصل بين الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الاشخاص ذوي الإعاقة. على سبيل المثال، من أجل ضمان الحق في التعليم والنظام التربوي الشامل، تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

> "التنمية الكاملة للطاقات الإنسانية الكامنة والشعور بالكرامة وتقدير الذات، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع البشري. التنمية من خلال شخصيات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومواهبهم وإبداعاتهم، فضلاً عن قدراتهم العقلية والجسدية إلى أقصى إمكاناتها".

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 24، التعليم.

تركز اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً على الدمج مع عدم وجود تمييز قائم على أساس الإعاقة للأطفال أو البالغين من الطلبة ذوي الإعاقة، بالإضافة لتوفير التعديلات المنطقية اللازمة التي تعتبر متطلبات أساسية للأشخاص ذوي الإعاقة والتي سيتلقاها الأشخاص ذوي الإعاقة في نظام التعليم العام، مما يُمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من تعلّم مهارات حياتية واجتماعية تنموية.

تنص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على معايير محددة ومناسبة والتي تضمن التنفيذ الكامل لكل نص فيها، في الوقت الذي يعتبر فيه القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التعليم كخدمة، كما وأن القانون يتعامل مع الكثير من حقوق الإنسان الأساسية كخدمات، ويعمل على فصلهم عن بعض، كما ويوجد غياب لأدوات تطبيق هذه الحقوق، بالإضافة لغياب أي نص عن التزام الدولة بالدمج في التعليم.

التوظيف / العمل:

بالإمكان اعتبار التوظيف أحد المجالات الرئيسية لتمكين الشخص من العيش باستقلالية، إلى جانب ذلك، فإنّه يُحسّن فرص الأشخاص ذوي الإعاقة لاتخاذ قرارات بشأن حياتهم الخاصة ، ولممارسة أدوار منتجة وفعالة في مجتمعهم والتي من شأنها تجنبهم أن يكونوا عرضة للممارسات الخيرية في المجتمع.

من بين الأشخاص ذوي الإعاقة المستهدفين في مسح الاسر المعيشية ، 16 % فقط موظفون أو كانوا موظفين معظمهم (67 %) موظفين أو كانوا موظفين في القطاع الخاص. علاوةً على ذلك، تلقى أو ما زال يتلقى معظمهم (91 %) الخدمات التعليمية، وتوقف نصفهم عن التعليم في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي.

يجبر القانون الفلسطيني المنظمات الحكومية وغير الحكومية على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث لا يكون عددهم أقل من 5 % من العاملين في تلك المنظمة. ينص القانون أيضاً على أن مكان العمل ينبغي أن يكون سهل الوصول إليه، وينبغي على الأشخاص ذوي الإعاقة أن يتلقوا التدريب المهني على أساس المساواة مع الآخرين.

في الواقع، هذا الأمر أبعد ما يكون عن الحقيقة، حيث أنه وحسب المسح الذي قمنا به للمنظمات العاملة في المناطق، تعتبر الحالات التي يُوظف الأشخاص ذوي الإعاقة في المنظمات نادرة. علاوةً على ذلك، حتى المشاريع التي تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة لا توظف بالضرورة الأشخاص ذوي الإعاقة في مثل هذه المشاريع كما تم ملاحظته في مسح المؤسسات.

بناءً على مسح الأسر المعيشية، تعتبر المعيقات التي حددها الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تمنعهم من الحصول على فرص التوظيف مشابهة للمعيقات التي تم ذكرها بما يخص الحصول على الخدمات التعليمية والصحية.

تبدأ هذه المعيقات مع اعتقاد الشخص بأن الإعاقة التي لديه أو لديها تمنعه او تمنعها من العمل (52,8 %)، وعدم وجود تشجيع من قِبَل عائلة الشخص ذو الإعاقة في العثور على عمل (22 %). علاوةً على ذلك، فقد وَجَدَ الأشخاص ذوي الإعاقة أنهم يفتقرون إلى المهارات المناسبة واللازمة للعمل، أو أنهم لا يستطيعوا العثور على عمل يتناسب مع مهاراتهم.

وقد أعرب الأشخاص ذوي الإعاقة المستهدفين في المسح أيضاً عن أنهم غير قادرين على الحصول على معلومات تتعلق بالتوظيف، بالإضافة إلى أصحاب العمل الذين أخبرونهم بأن إعاقتهم قد تُشكّل صعوبة عليهم لإتمام العمل (38 % من أفراد العينة).

إن هذه المعيقات الاتجاهاتية والمؤسساتية مثيرة للقلق والتي تظهر اتجاه سلبي عام حيال توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب محدودية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بفرص العمل.

إن مسالة الصعوبة في استخدام وسائل النقل تظهر هنا أيضا، حيث أن العديد من أفراد العينة أعربوا عن الصعوبة التي يواجهونها في استخدام وسائل النقل ارتباطا بإعاقتهم (32,6 %)، ووجهات نظر السائقين تجاههم كونهم أشخاص ذوي إعاقة (26 %).

أعرب الأشخاص ذوي الإعاقة الموظفين أو الذين كانوا موظفين من قبل عن أنهم وجدوا أماكن عمل غير موائمة (37 %)، وأنهم قد واجهوا حواجز ومعيقات مواقفية مماثلة مع أصحاب العمل الذين أخبروهم بأن إعاقتهم قد تشكل صعوبة عليهم في العمل (37 % من الأشخاص ذوي الإعاقة ممن هم يعملون). سيستمر هذا النوع من المعيقات مطولاً ما دام القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يفتقر لأية لوائح داخلية تعمل على تفسير عملية تنفيذ بنود القانون ومواده، ولا أية إجراءات لمراقبة تطبيقه. إلى جانب ذلك، فإنَّ قلة الوعي بين الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في معرفة الأطر القانونية المرتبطة بحقوقهم كما سيظهر في السياق أدناه سوف يؤدي إلى المزيد من التمييز على أساس الإعاقة.

في المجموعات المركزة، أشارت العديد من الفئات (الأشخاص ذوي الإعاقة، أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة، الناشطين المحليين، وأفراد المجتمع) عن الاتجاهات السلبية في المجتمع تجاه توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

لوحظ ذلك وبالذات مع أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة وأثر على موافقهم تجاه توظيف أبنائهم وهذا من شأنه أن يزيد من حدة التوتر بين الأهالي وقلقهم بشأن مستقبل أطفالهم، مما دفعهم إلى الاعتقاد بأن أطفالهم سوف يكونون دائماً سجناء في دوائر العجز.

علاوةً على ذلك، فقد تمَّ التعبير أيضاً عن أن سوق العمل في السياق الفلسطيني يعاني من الافتقار إلى كثير من مقوماته الاساسية بغض النظر عن الإعاقة، نتيجة لعدم توفر فرص العمل، وانتشار المحسوبية على نطاق واسع في مجال العمل.

بالرجوع إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، سُلطَ الضوء على التوظيف والعمل في ظل رؤية شاملة، لأنه يشمل الحق في العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، الحق في اختيار العمل والوظيفة التي تتناسب والفرص المتاحة لديهم ، الحق في أن يتم تقديم الدعم لهم في ايجاد فرص العمل، الحق في الحماية من العبودية، والحق في الحصول على جميع أنواع التدريب المطلوب.

بالإضافة إلى ذلك، تنص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – المادة رقم 9 على أن سهولة الوصول وحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول تشمل البيئة المادية، النقل، والمعلومات والاتصال والتواصل، الأمر الذي يعني أنَّ اعتماد هذا النهج و زيادة الوعي في هذا المنظور سوف يؤدي إلى تغيرات أساسية على زيادة فرص الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بإعلانات العمل، وسوق العمل، وتحقيق تكافؤ في فرص العمل.

المشاركة في الحياة الاجتماعية

بالإضافة إلى إمكانية الوصول للخدمات الاساسية. الوصول والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية الرئيسة تمثل جزءاً لا يتجزأ من حياة الشخص وحقه في العيش باستقلالية. في مسح الأسر المعيشية، شملت هذه الأنشطة: الخروج مع الأصدقاء أو العائلة إلى موقع اجتماعي مثل مطعم ما، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية مثل حفلات الزواج، والسفر مع العائلة أو الأصدقاء أو الزملاء إلى مدينة أخرى، وزيارة الأصدقاء والأقارب. أظهر مسح الأسر المعيشية نتائج مماثلة فيما يتعلق بهذه الأنشطة، حيث أنه ما يقارب نصف أفراد العينة لا يجدون صعوبة في المشاركة في هذه الأنشطة. في حين أعرب النصف الآخر عن أنهم في الغالب لا يشاركون في مثل هذه الأنشطة وذلك بسبب الصعوبة في المشاركة في هذه الأنشطة.

وقد أعرب أكثر من ثلث أفراد العينة عن أنه ليس لديهم القابلية على الأطلاق في المشاركة في بعض الأنشطة المعيّنة، مثل: الذهاب إلى المسجد أو الكنيسة، أوالتطوع في المنظمات الأهلية والأندية، أوالعضوية في منظمات المجتمع المحلي، أوالمشاركة في الأندية الرياضية، أوالمشاركة في الأنشطة الثقافية، أو زيارة بلدية أو وزارة. علاوةً على ذلك، فقد رأى أكثر من نصف العينة عن أنهم غير قادرين على السفر إلى خارج البلاد أو أنهم يواجهون صعوبة كبيرة في القيام بذلك.

في محاولة لربط القدرة على المشاركة في الأنشطة الموجهة أعلاه فيما يتعلق بنوع الصعوبة التي أعرب عنها الشخص، فقد وجد أن أكثر من ثلثي الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية البسيطة يواجهون صعوبة كبيرة أو أنهم غير قادرين على الإطلاق على المشاركة في جميع تلك الأنشطة المذكورة أعلاه.

فيما يتعلق بالحواجز والمعيقات التي تحُد من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الأنشطة الاجتماعية، فقد وضح أكثر من نصف أفراد العينة عن أنهم يفتقرون إلى الموارد المالية التي تمكنهم من الخروج والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية.

مرةً أخرى، يعتقد العديد من أفراد العينة بأن إعاقتهم تحد من مشاركتهم في هذه النشاطات (63 %)، حيث أنه من المحتمل أن تُشكَّل هذه الرؤية وفقاً للممارسات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة خلال فترة حياتهم، بالإضافة إلى عدم وجود تشجيع من قِبَل عائلاتهم (36 %).

علاوةً على ذلك، فقد وجد أفراد العينة أيضاً صعوبة في ايجاد شخص يأتي معهم لهذه المناسبات الاجتماعية (38 %).

إضافةً إلى ذلك، فقد أعرب 48 % من أفراد العينة بأن المواقف تجاههم تكون بشكلٍ عام سلبية وغير وديّة، وأنهم يجدون صعوبة (أكثر من ثلث المجيبين) في استخدام وسائل النقل وذلك بسبب المواقف السلبية للسائقين تجاههم باعتبارهم أشخاص ذوي إعاقة.

تعتبر هذه الحواجز والمعيقات حواجز اتجاهاتية والتي تجعل من الأمرِ صعباً على الشخص ذو الإعاقة فيما يتعلق بالمشاركة في العديد من الأنشطة الاجتماعية واليومية.

فيما يتعلق بحواجز إمكانية الوصول والحواجز المؤسساتية، فحوالي نصف أفراد العينة ليس لديهم القدرة على استخدام وسائل النقل نظراً للصعوبة التي لديهم. علاوةً على ذلك، وجد ما يقارب 40 % من أفراد العينة أن كثير من المرافق العامة غير موائمة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. ورأى 45 % عدم وجود التسهيلات اللازمة التي تتناسب مع

احتياجات الشخص ذو الإعاقة، تظهر هذه النتائج صعوبة الوصول للعديد من الخدمات والأنشطة نتيجة عدم الموائمة وغياب التسهيلات اللازمة. في المجموعات المركزة، وقد وَضح المشاركون بشكلٍ أبعد الواقع الذي يواجهه الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، ابتداءً من الاتجاهات السلبية في المجتمع والتي تترك أثر على قدرة الشخص ذو الإعاقة على تشكيل علاقات اجتماعية وصداقات. علاوةً على ذلك، فإن هذه الاتجاهات شائعة أيضاً فيما بين عائلات الأشخاص ذوي الإعاقة التي لا تشجع الشخص من إنشاء علاقات اجتماعية في بعض الأحيان.
بالإضافة إلى ذلك، أعرب المشاركون في في الضفة الغربية وقطاع غزة عن أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون للمضايقة في الشوارع بسبب الصعوبة التي لديهم.

الحقوق والتمكين

فيما يتعلق بقضية الحقوق والتمكين، حاول مسح الأسر المعيشية دراسة وعي الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بمختلف القوانين والمؤسسات التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بهم وبحقوقهم.

تُعتبر نتائج المسح في هذا الصدد نتائج مثيرة للقلق، خاصةً لأن أكثر من 75 % من المجيبين قد أعربوا عن أنهم لم يسمعوا بالقانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا بقانون العمل الفلسطيني، أو بقانون الطفل الفلسطيني، أو باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. علاوةً على ذلك، 61% من المجيبين لم يسمعوا عن الاتحاد العام الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة، و 17 % منهم لم يسمعوا عن وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعتبر الوزارة التي تتولى قضية الإعاقة على الصعيد الرسمي.

تثير هذه القضية أسئلة مختلفة فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبدور المؤسسات المجتمعية، مثل: الأساليب التي تستخدمها هذه المؤسسات من أجل ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات التي توفرها ، ومستوى إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المنظمات على جميع المستويات.

يثير هذا الأمر أيضاً التساؤل عن تأثير زيادة وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم على سيرحياتهم، إذا تمَّ رفع وانعاش هذا الوعي. علاوةً على ذلك، فقد أعرب 23 % من المجيبين عن أنهم أعضاء في منظمة للأشخاص ذوي الإعاقة أو في مجموعة المساعدة الذاتية، والأكثر فهم أعضاء في الاتحاد الفلسطيني العام لأشخاص ذوي الإعاقة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد ما يقارب ثلث المجيبون بأن الأفراد المطالبون بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أكثرهم من الأهل، أو أفراد آخرين من العائلة.

حاول مسح الأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً أن يبحث ويعرف ما إذا كان المجيبون مهتمون في المشاركة في التدريبات والنشاطات التي تتعامل مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أم لا. فقد أعرب أكثر من نصف المجيبون عن أنهم مهتمون في معرفة المزيد من التفاصيل عن التدريبات المتعلقة بالمساواة، والحقوق، والتمييز الذي يواجهه الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الاستعداد في المشاركة في النشاطات التي تروّج لتغيير واقع الأشخاص ذوي الإعاقة. علاوةً على ذلك، من بين كل 20 شخص من المجيبين الذين استخدموا القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد وجد أن 25 % منهم قد أدى استخدامهم لهذا القانون لنتيجة ايجابية.

وقد أعربت العديد من المؤسسات، من خلال مسح المؤسسات الذي تمَّ في مناطق المشروع، عن أنها تواجه معيقات تتعلق بالعمل في مجال الإعاقة. تشمل هذه المعيقات عدم الاهتمام بموضوع الإعاقة في المجتمع الفلسطيني ككل، وطرق

التفكير البارزة في المجتمع والتي تحد من طبيعة العمل التي يمكن القيام به، بالإضافة إلى عدم وجود تعاون من المجتمع المدني من أجل العمل في مجال الإعاقة.

الاختلافات المتعلقة بالجنس

كان هناك بعض الاختلافات التي تم التعبير عنها من خلال مسح الأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات المركزة التي تظهر معيقات وحواجز أخرى تتعلق بالإناث ذوي الإعاقة في بعض الحالات. في الغالب، كان لهذا الأمر علاقة بالمعيقات العائلية والمجتمعية والمواقفية، مثل: الأسر التي تخاف من إرسال بناتها الإناث إلى المدارس، على وجه الخصوص إذا كانت المدرسة بعيدة عن أماكن إقامتهم. علاوةً على ذلك، وفيما يتعلق بموضوع الزواج، فقد لوحِظَ أن عدداً الإناث غير المتزوجات و اللاتي لم يسبق لهنَّ الزواج من قبل أكبر مقارنةً بالذكور.

كما وقد لوحِظَ أيضاً أن التوظيف والعمل بين الذكور ذوي الإعاقة بالإضافة إلى الحصول على الخدمات التعليمية نسبته أكبر من تلك المتعلقة بالإناث.

الاستنتاجات والخلاصة:

من خلال استعراض نتائج العمل الميداني، ومن أجل تلخيص تحليل النتائج الواردة أعلاه، يمكننا الحصول على صورة أكثر وضوحاً حول واقع الأشخاص ذوي الإعاقة، وفيما يتعلق بالحواجز والمعيقات الرئيسة التي تمنعهم من الحصول على الخدمات المختلفة، والنشاطات اليومية، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، والوعي بالحقوق. لقد لوحِظَ أن هناك العديد من الحواجز المتكررة في العديد من المجالات، والتي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى حقهم في العيش على أساس المساواة مع الآخرين بغض النظر عن الصعوبة التي يواجهونها. العوائق والحواجز الرئيسة هي:

- مواقف الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم تجاه إعاقتهم.
- المعيقات المالية التي تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على العديد من الخدمات اللازمة والضرورية.
- الصعوبة في تنفيذ العديد من النشاطات اليومية الرئيسة دون الحاجة لاستخدام أجهزة / شخص مساعِد.
- عدم توافر العديد من الأجهزة / الأشخاص المساعِدين.
- المعيقات العائلية، والقلق الأسري الذي يمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على الخدمات، ومن المشاركة في النشاطات.
- الصعوبة في الوصول إلى وسائل النقل واستخدامها.
- المواقف السلبية من جهة مقدمي الخدمات، والسائقين، والأسر، ومن المجتمع بشكلٍ عام.
- عدم وجود استعدادات في المؤسسات على عدة أصعدة: وجود معيقات بيئية، ومالية، وتنظيمية، وعدم إمكانية الوصول للمؤسسات،بالإضافة للمشاكل الإجرائية.
- عدم تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات التعليمية، وسوق العمل، والمعلومات المتعلقة بالتوظيف.
- عدم توافر سياسات شاملة في العديد من المؤسسات، وترك قضية الإعاقة ليتم معالجتها فقط من خلال المؤسسات المتخصصة في هذا المجال.
- عدم توافر الوعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بحقوقهم، ولدى المؤسسات التي تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

قدّمت نتائج العمل الميداني التي تمت مناقشتها سابقاً قاعدة الأساس للتدريبات التي عقدت مع الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال المشروع في المناطق المستهدفة. من خلال العمل الميداني، يمكننا أن ندرك أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى المجتمع بشكلٍ عام هم غير مدركين بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والآثار المترتبة على الحقيقة على أرض الواقع.

دورات تدريبية حول أُطر الإعاقة، والحقوق، وتعبئة المجتمع ، وحول اختيار مدربي توعية المجتمع حول الإعاقة:

بعد مرحلة جمع البيانات من خلال مسح المؤسسات، ومسح الأسر المعيشية، والمجموعات المركزة، هدف فريق المشروع إلى توفير دورة تدريبية شارك فيها 300 شخص ذو إعاقة، بما في ذلك عدد من نشطاء المجتمع المحلي في مناطق المشروع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

قُسمت هذه التدريبات إلى مرحلتين مع محاور رئيسة مختلفة. فقد هَدَفَ التدريب إلى توفير أدوات نظرية وعملية للأشخاص ذوي الإعاقة ولنشطاء المجتمع المحلي، للتعامل مع الإعاقة على أنها قضية قائمة على أساس حقوق الإنسان، بالإضافة إلى توفير أدوات لاستمالة وتعبئة المجتمع المحلي.

بعد التدريب، تم عقد ورشة تعلمية شارك فيها عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة ومع الأشخاص ذوي الصلة بالقضية لمناقشة المنهجيات التي يستخدمها فريق المشروع في جميع مراحل المشروع في الحصول على البيانات، وإجراء التدريب، بالإضافة إلى دراسات الحالة، والدروس التي يمكن تعلمها من تجربة المشروع حتى الوقت الحاضر.

تم عقد الدورات التدريبية في كل منطقة من مناطق المشروع، حيث تمَّ تقسيم المتدربين إلى مجموعتين، تتلقيان التدريب ذاته، كان اختيار مناطق المشروع في قريباً ووثيق الصلة بافتراض وجود موقع مركزي في كل منطقة ليتم فيها عقد التدريبات، مما يُمكّن الأشخاص القادمين من تلك المنطقة من الحضور إلى ذلك الموقع. إلى أن فريق المشروع واجه العديد من التحديات ارتباطا بهذا الافتراض، والتي تمت مناقشتها بالتفصيل وبشكلٍ معمّق في القسم الذي يتعامل مع التحديات.

<u>التدريب الأول: أُطر الإعاقة، والحقوق المرتبطة</u>

تناول التدريب الأول العديد من القضايا وذلك بهدف توفير أدوات للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم اختيارهم، والتي من شأنها أن تساعد في الجهود والمبادرات التي تتعامل مع الإعاقة كقضية قائمة على أساس حقوق الإنسان.

شمل أول تدريب 4 دورات في الضفة الغربية وقطاع غزة، مقسّمة إلى دورتين لكل منطقة، و فترة كل دورة 3 أيام تدريب لكل 37 – 38 شخص ذو إعاقة، وعدد من النشطاء المحليين ليصل المجموع إلى 300 شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة.

عُقدت عدد من الدورات الإضافية في الضفة الغربية للتعويض عن انخفاض الحضور في بعضٍ من الدورات.

القضايا النظرية التي قامت الدورات بمناقشتها وتغطيتها:

- أُطر الإعاقة، ونماذجها، وقوانينها.
- الحقوق والقوانين المحلية والدولية ذات الصلة بموضوع الإعاقة.

المجموعة المستهدفة:

- 270 شخص ذو إعاقة، على وجه التحديد الأشخاص الذين لديهم إعاقات بصرية، وحركية، وسمعية.
- 30 ناشط مجتمعي، بغض النظر عن مجالات اهتمامهم.

المناطق المستهدفة:

استهدف التدريب المناطق المستهدفة من المشروع، بما في ذلك مركز حضري واحد، منطقة ريفية واحدة، مخيم واحد للاجئين في كل محافظة. تم عقد التدريب لكل محافظة في موقع مركزي على النحو التالي:

- شمال الضفة الغربية – قباطية
- جنوب الضفة الغربية – دورا
- شمال قطاع غزة – بيت حانون
- جنوب قطاع غزة – رفح

وتم عقد دورات تدريبية إضافية في مخيم جنين، بالإضافة إلى محاولات عقد ورش عمل تدريبية في مخيم الفوار لأسبابٍ سيتم مناقشتها في وقتٍ لاحق.

منهجية التدريب:

- عقد كل تدريب لمجموعتين في كل منطقة من مناطق المشروع.
- تمَّ مشاركة 33 – 34 شخص ذو إعاقة في كل دورة، بالإضافة لمشاركة 3 – 4 من نشطاء المجتمع.
- تم اختيار المجموعة المستهدفة استناداً لبيانات مسح الأسر المعيشية، بالإضافة إلى البيانات التي تم الحصول عليها من مؤسسات أخرى تعمل في قضية الإعاقة. حيث كانت تُعطى الأولوية للناس الذين ليسوا أعضاء أو نشطاء في منظمات أخرى، لأن المشروع يهدف إلى التركيز على مجموعة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين هم مَن يتعرض للتهميش أكثر من غيرهم.
- تمَّ دعوة نشطاء المجتمع إلى التدريب من خلال المعلومات المتوفرة من المؤسسات المجتمعية واستهداف النشطاء الذي يعملون في قطاعات مختلفة.
- تألفت مواد التدريب من مزيج من المواد النظرية والعملية.
- في بداية التدريبات تم التركيز على خلق بيئة تدريبية ايجابية وتفاعلية، وذلك من خلال عمل عدد من النشاطات تُمكّن من التمكين الفردي – الذاتي والتمكين الجماعي.

أهداف التدريب:

- تحسين مواقف المتدربين تجاه موضوع الإعاقة من خلال تقديم المناهج الاجتماعية والمناهج القائمة على الحقوق.
- خلق بيئة ايجابية بين المتدربين، وايجاد فرصة من أجل تمكينهم.
- دراسة مناطق المشروع على مستوى أعمق من خلال فريق المشروع، من أجل القدرة على تحديد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين سوف يكونون جزءاً من المشروع ومن مراحلة المقبلة.

خلفية عامة ذات صلة بالمتدربين:

الخلفية أدناه هي عبارة عن نتيجة للبيانات التي قام مسح الأسر المعيشية بجمعها والتي أجرتها المجموعات المركزة:

- المتدربين هم عبارة عن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتعرضون للتهميش والبعيدين عن الخدمات في مناطقهم. وبالتالي، فإنهم يمثلون مجموعة مهمشة على المستوى الفردي والجماعي.
- كما هو الحال مع القطاعات الأخرى في المجتمع، فالمتدربون يعرفون الإعاقة من خلال نهجٍ طبي وخيري.
- كان المتدربون، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، غير مدركين للقوانين المحلية والدولية، ولا للحقوق المترتبة على الإعاقة.
- المتدربون غير ذوي الإعاقة غير مهتمون بقضية الإعاقة، حيث أنهم يؤمنون بأنها قضية فردية، ولا تمت لهم بصلة.
- لم يكن أغلبية المتدربين معتادين على النهج التفاعلي للتدريب، بل هم معتادون على الأساليب التقليدية.

<u>التدريب الثاني: تعبئة المجتمع</u>

القضايا التي تناولها التدريب:

- تعبئة المجتمع المحلي من خلال النهج الضيّق والذي يركز على مهارات الشخص وبيئته.
- مقدمة للمبادئ التوجيهية الجديدة للتأهيل المبني على المجتمع وتعبئة المجتمع من خلال اتباع مناهج شمولية.

المجموعة المستهدفة:

يستهدف التدريب نفس المجموعات التي تدربت في التدريب الأول، وهو يشكل استمرارية للتدريب الأول، ويضيف إلى القضايا التي تم تناولها، ويعمل على بناء مهارات لازمة لمواصلة المشاركة على صعيدٍ أبعد في نشاطات المشروع، مناصرة أوسع لقضية الإعاقة.

أهداف التدريب:

الهدف الرئيسي من التدريب هو بناء المهارات الملائمة للشخص الإعاقة وللناشطين المجتمعيين في تحديد ادوارهم وأدوار الناس من حولهم من أجل التأثير على واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة كل متدرب ووفقاً للنماذج الاجتماعية والنماذج القائمة على الحقوق.

أهداف محددة للتدريب:

- بناء مفهوم أوسع للمتدربين حول التأهيل المبني على المجتمع فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية الجديدة للتأهيل المبني على المجتمع.
- تحديد المعيقات والحواجز التي واجهها المتدربين في حياتهم وبيئاتهم المحيطة والتي تمنعهم من أن يكونوا قادرين على عيش حياتهم على قدم المساواة مع الآخرين.
- تنمية مهارات المتدربين من خلال تحديد الفرص من أجل تغيير واقعهم كأشخاص ذوي إعاقة في مجتمعاتهم المحلية.
- يركز التدريب أيضاً على المصادر المتاحة والمتوفرة في المجتمع، وعلى كيفية استخدام هذه الموارد بطريقةٍ أفضل.

<u>تحضيرات التدريب العام والتحديات التي تواجهها في تنفيذ كلاً من ورشتي العمل</u>

فيما يتعلق بالتحضير للتدريبات، كان هناك عدداً من التحضيرات التي أثارت قلق فريق المشروع. إحدى أهم القضايا كانت ايجاد قاعات مناسبة وموائمة.

أتاح هذا الأمر لفريق المشروع التدخل في بعض الحالات، من خلال الزيارات الميدانية لمواقع يحتمل أن تقام فيها التدريبات، على سبيل المثال: بلدية قباطية، والتي تستخدم مبنىً جديداً ويسهل الوصول إليه. إلا أن فريق العمل طلب إجراء تعديلات في قاعة الاجتماعات عن طريق إضافة شاحط لضمان إمكانية الوصول إلى القاعة. وبطريقة مماثلة، في قطاع غزة، تأخر فريق المشروع في العثور على قاعات موائمة في جنوب قطاع غزة.

أما القضية الثانية كانت تتعلق بالمتدربين، وفي اختيارهم. فقد كان من المقرر أن يعتمد فريق العمل فقط على بيانات مسح الأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل دعوة المتدربين، بهدف ضمان حضور الأشخاص الذين لم يسبق لهم أنْ كانوا مستهدفين من قِبَل برامج ومنظمات أخرى.

ومع ذلك، أثبت هذا الأمر أن هناك صعوبة على أرض الواقع كما أثبتت البيانات، ولا سيما بسبب العدد الكبير من الأشخاص الذين لديهم صعوبات حادة / معقدة في التعلم والتواصل، والذين لا يتم استهدافهم للمشاركة في مراحل المشروع اللاحقة. بالإضافة إلى البيانات حول الأشخاص ذوي الإعاقة التي توفرت من نتائج المسح، تواصل فريق المشروع مع العديد من المؤسسات، وسكان المناطق ، وخبراء في الميدان من أجل استهداف عدد أكبر من الناس الذين تنطبق عليهم شروط المجموعة المستهدفة.

ولكن وبالرغم من وجود العديد من التدخلات، نشأت العديد من المشاكل فيما يتعلق بموضوع الحضور. كانت هذه المشاكل سائدة في الضفة الغربية أكثر منها في قطاع غزة، ومكّنت فريق المشروع من تحديد العديد من التحديات ذات الصلة بالعمل في مجال الإعاقة، وفرصة للتعلم من هذه التجربة.

نتيجةً لمثل هذه التحديات، أخذ فريق المشروع عدداً من التدخلات بعين الاعتبار، بما في ذلك خيارات التواصل، أو التنسيق مع المنسقين الميدانيين الذين كانوا من السكان المحليين للمناطق التي كان سيعقد فيها التدريب. التقى فريق المشروع بعد ذلك مع الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة في رام الله والخليل من أجل مناقشة التعاون والمساعدة في تنظيم الدورات التدريبية. بناءً على ذلك، نظّم الفريق بالتعاون مع الاتحاد دورة تدريبية أخرى في الخليل، مما ساعد في تحسين عدد الحضور، إلا أنه لوحظ بأن هناك انخفاض في عدد الحضور من الأشخاص القادمين من مخيم الفوار للاجئين.

من أجل معالجة هذه التحديات، التقى فريق المشروع مع اللجنة الشعبية في مخيم الفوار للاجئين لمناقشة المشروع، وضمان التعاون والمساعدة في الدورات التدريبية القادمة. وفقاً لذلك، تم عقد دورات إضافية في مخيم الفوار للاجئين لاستهداف عدد أكبر من الأشخاص، ومن الأشخاص ذوي الإعاقة من مخيم الفوار للاجئين في محافظة الخليل.

في المجموعة الثانية من التدريب الأول، في محافظة جنين (شمال الضفة الغربية)، كان هناك حضور منخفض مقارنةً مع المجموعات الأخرى. معظم الأشخاص المستهدفين لهذه الدورة كانوا من مخيم جنين للاجئين. كما لوحِظَ أنه كان هناك غياب مثيرٌ للقلق من حضور الإناث.

فتدخل فريق المشروع من خلال عقد دورات تدريبية إضافية على مقربة من مخيم جنين للاجئين من أجل استهداف الإناث ذوات الإعاقة. تم التواصل في هذا الأمر مع المتدربين المحتملين ومع عائلاتهم، الذين أعربوا عن أنهم قد يشاركن في حالة كون الدورات التدريبية أقرب ما يكون إلى المخيم، وعلى أن لا يكون هناك اختلاط بين الذكور والإناث. أظهرت هذه الدورات التدريبية تحسّن في الحضور، وساعدت في الحد من التحديات.

بالإضافة إلى ذلك، واجه المشروع تحديات مرتبطة بالمشاركين أنفسهم الذين شاركوا في الدورتين التدريبيتين، واللاتي من الممكن أن تكون ممثلة في المستوى المتدني من الاهتمام في مواضيع الدورات التدريبية بين بعض المشاركين. كما وشكل التدريب بالنسبة لبعضٍ المشاركين فرصة من أجل مغادرة بيوتهم، والتمتع بوجودهم في بيئة مريحة.

ورشة التعلم الأولى: ورشة عمل لمدة يومين بهدف التعلم من نتائج العمل الميداني، ومن التدريب، ومن وجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة

بعد انتهاء المرحلة الأولى من العمل الميداني والتدريب، شرع فريق العمل بعقد ورش عمل تعليمية لمدة يومين مع عدد من المشاركين مِنَ الذين شاركوا في بعضٍ من أنشطة المشروع. والهدف من ورش العمل هو أن يكون هناك نقاش مفتوح، وتقييم للمشروع، وتنفيذه، بالإضافة إلى المنهجيات المستخدمة في أنشطة المشروع المتنوعة.

قد تمَّ تصميم ورشة العمل على مدى يومين، حيث يأتي المشاركين من مختلف مناطق المشروع إلى موقع مركزي (تم عقد واحدة من ورش العمل في مدينة غزة وواحدة في رام الله)، ومكثوا في فندق مدة الورشة وذلك من أجل تعزيز تفاعل أفضل داخل المجموعة.

المجموعة المستهدفة:

دعت ورشة العمل 31 متشارك/ة في الضفة الغربية، و 42 مشارك/ة في قطاع غزة، أغلبيتهم كانوا أشخاصاً ذوي إعاقة من مناطق متنوعة، وأعمار مختلفة، ومن كلا الجنسين، ومن أنواع مختلفة من الصعوبات، بالإضافة إلى ممثلين من أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة وناشطين محليين.

شمل المشاركين أيضاً أشخاصاً ذوي إعاقة مِنَ الذين انسحبوا من أنشطة المشروع من أجل كسب وجهات نظر عن الأسباب التي حالت دون مشاركتهم.

في قطاع غزة، كان من الضروري بالنسبة لفريق المشروع أن يعقد اجتماعاً مع أهالي المشاركين، بالمشاركة مع لجان المؤازرة المحلية من أجل شرح أهداف ورشة العمل، والمساعدة على إزالة أي شكوك تحتفظ بها الأسر التي من شأنها أن

تمنع بعض المشاركين من الحضور إلى ورشة العمل. تعتبر هذه الخطوة خطوة مهمة، تساعدت في بناء الثقة بين فريق المشروع وبين المجتمعات المحلية.

كان الهدف العام للمشاركين هو تقديم وجهات نظرهم، وتقييم المراحل السابقة من المشروع بطريقةٍ فعالة وبصوتٍ عالٍ، من خلال ما يلي:

1. تبادل الاستنتاجات والدروس المستفادة من المرحلة السابقة من المشروع بين المشاركين أنفسهم من جهة، وبين المشاركين وبين فريق المشروع من جهة أخرى.
2. مناقشة الحواجز والمعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر من غيرهم، والمعيقات التي واجهت فريق المشروع في عملية تنفيذ المراحل السابقة.
3. استكشاف رؤية المشاركين نحو المراحل القادمة من المشروع، والبدائل المقترحة من قِبَلهم والمتعلقة بالمراحل السابقة.

المنهجية:

قسمت ورشة العمل إلى عدد من الأنشطة مع مناهج مختلفة تهدف إلى ضمان استمرار التفاعل والمشاركة. هدفت الأنشطة إلى معالجة القضايا التالية:

- منهجية المشروع، والمناطق المختارة، والتحضيرات للأنشطة، إلخ.
- تقييم مسح الأسر المعيشية والاستمارة.
- تقييم المدربين والدورات التدريبية.
- مناقشة القضايا الرئيسة التي كانت ممثّلة، والتي شكلت علامات استفهام أثناء تنفيذ المراحل السابقة من المشروع.
- استكشاف توقعات المشاركين من المشروع.
- تحديد خصائص وميزات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين سيقودون عملية التغيير في مجتمعاتهم.

<u>نتائج ورشة التعلم</u>

قام المشاركين بتقديم ملاحظاتهم وكان هناك نقاشات عديدة وهامة طوال فترة ورشة عمل التعلم، والتي من الممكن أن يتم تلخيصها على النحو التالي:

اختيار نوع مناطق السكن

- فيما يتعلق بوجهة نظر المشاركين بخصوص نوع مناطق السكن التي قام المشروع باختيارها، وهي المناطق الحضرية، والريفية ومخيمات اللاجئين في كل منطقة، فقد أعرب المشاركون عن أهمية أخذ هذا التصنيف للمناطق بعين الاعتبار، وعن أهمية استهداف كل واحدة من هذه المناطق، خصوصاً أن هذا المشروع هو مشروع أكاديمي وتنموي ومجتمعي.
- أظهرت العديد من النقاط التي ذكرها المشاركين في محاولة لوصف كل منطقة أن هناك أوجه تشابه كثيرة بين المخيمات والمدن والقرى. على سبيل المثال، معظم الناس لديهم نقص في الثقة في قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتماد على أنفسهم، وهناك أيضاً نقص في الخدمات التي تنظر في متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة. هناك مواقف سلبية سائدة بين السائقين تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة يصعب عليهم

الوصول إلى معظم الأماكن العامة. وبالتالي، فالأشخاص ذوي الإعاقة يعتبرون مهمشين، ومعزولين، وينظر إليهم على أنهم عبء على المجتمع. لذلك، فالأشخاص ذوي الإعاقة لا يتمتعون بحقوقهم بشكلٍ متساوٍ كما يتمتع بها الآخرون.

- لقد قدّم المشاركون الاختلافات الأساسية بين أنواع مناطق السكن. على سبيل المثال، فالروابط الاجتماعية والتقاليد هي أقوى بكثير في المناطق الريفية، وتعتبر الأمية منتشرة في المناطق الريفية، حيث أن العديد من الطلاب المسجلين في المدارس ما زالوا لا يجيدون القراءة والكتابة. وأيضاً، فإن وسائل النقل ضعيفة في القرى، ومعظم الطرق هي طرق ترابية.
- هناك كثافة سكانية مرتفعة في المخيمات، وعليه فالخدمات في المخيمات لا تعود بالنفع على جميع الأشخاص بالتساوي. إضافةً إلى أن طرق المخيمات هي طرق ضيقة جداً، وتشكّل صعوبة في الوصول إليها.
- في المناطق الحضرية هناك المزيد من الوعي حول قضية الإعاقة أكثر منها في القرى والمخيمات، وهناك مؤسسات تعمل على قضية الإعاقة بشكل أكبر. في المناطق الحضرية تعتبر البنية التحتية أفضل مع وسائل نقل أفضل وشوارع أوسع، وهناك خدمات صحية ومستشفيات أفضل، والتي تعتبر سهلة الوصول أكثر من القرى والمخيمات. علاوةً على ذلك، يتوفر في المناطق الحضرية دورات تدريبية، وخدمات صحية، وزيارات منزلية تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة. لكن بالرغم من ذلك فإن العديد من المشاركين قد لاحظوا أنه في الواقع ما زال هناك عدم اهتمام في موضوع الإعاقة من قِبَل البلديات والعديد من المؤسسات في المناطق الحضرية.

جمع البيانات

لقد لاحظ المشاركون من خلال تعليقاتهم ونقاشاتهم ومن خلال العمل الميداني أهمية إعلام العائلات قبل الزيارات الميدانية في مسح الأسر المعيشية، بالإضافة إلى أنه على الباحث الميداني أن يتحلى بالصبر تجاه محاولات الأسر وأولياء الأمور الإجابة عن الأسئلة بدلاً من الشخص الذي يجري معه الحوار. ناقش المشاركون ما إذا كان من الأفضل أن يقابلوا الأشخاص ذوي الإعاقة وحدهم أم لا، أو مع وجود أحد أفراد الأسرة. حيث وجد الأغلبية أنه من الملائم أكثر مقابلة الأشخاص ذوي الإعاقة وحدهم.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اقترح المشاركون أن الدراسات المماثلة ينبغي أن تتخذ إجراءات من أجل ضمان أن يكون الأشخاص ذوي الإعاقة هم مَن يجيب على الأسئلة. وذلك لأن العديد من أولياء الأمور لديهم قلة ثقة في أبنائهم ذوي الإعاقة، ولديهم افتراضات تنص على أنهم غير قادرين بما فيه الكفاية على التعبير عن أنفسهم بشكلٍ كامل ومستقل.

الاستمارة

ناقش المشاركون أسئلة الاستمارة، وقد وجدوا أن أغلبية الأسئلة واضحة وقادرة على تغطية أكثر المواضيع أهمية. لكن وبالرغم من ذلك، فقد لاحظ بعض المشاركون أن الاستمارة والأسئلة طويلة جداً ومفصلة، وكان يجب أن تكون أقصر من ذلك.

تقييم المدربين

تم استخدام طريقة وأسلوب عملي من أجل تقييم المدربين من خلال وضع معايير لخصائص ومميزات المدرب الجيد من وجهة نظر المشاركين.

قرر المشاركون على عدد من المميزات التي هي ضرورية، ويجب أن تتوفر في المدرَّب الفعال. بعض من المميزات الرئيسة التي تم تحديدها تشمل ما يلي:

- القدرة على توصيل المعلومات.
- الثقة بالنفس.
- مهارات الاتصال والتواصل.
- الصبر.
- أن يكون المدرّب مؤهل للتدريب.
- أن يكون لديه خطة للتدريب.
- أنيق وحسن المظهر.
- يتعامل مع الآخرين باحترام.
- قادر على بناء الثقة بين المتدربين.
- فهم واستخدام لغة الجسد.
- الالتزام بالوقت والمواعيد.
- يستخدم أدوات تدريبية متنوعة.
- المرونة.
- لديه معرفة كاملة.
- مبتسم وبشوش الوجه.
- لديه صوت واضح.
- مؤمن بقضية الإعاقة.
- لديه القدرة على الإقناع.

لقد تم استخدام هذه اللائحة من أجل تقييم المدربين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عليهم مغادرة قاعة التدريب من أجل السماح للمشاركين أن يُعبّروا عن آرائهم بشكلٍ سري وبحرية تامة.

تقييم الدورات التدريبية:

من خلال مناقشة مختلف المفاهيم الفنية للدورات التدريبية، شرع المشاركين في مناقشة كلا القضايا الايجابية والسلبية المتعلقة بالدورات التدريبية الأولى والثانية.

القضايا الايجابية:

- العديد من المفاهيم التي تمَّ تقديمها تعتبر مهمة، وقد شُرِحَت بطريقة ممتازة لأنها لم تكن مفهومة سابقاً من قِبَل جميع المشاركين. على سبيل المثال، تعريف الإعاقة خارج الإطار السلبي السائد والشائع في المجتمع.
- قادت مسألة الدمج ومناقشاتها إلىتعزيز التعاون والثقة بشكلٍ أقوى بين المشاركين.
- كانت بيئة التدريب غنية وذات جوٍ يحفز التفاعل الايجابي بين المشاركين.
- كان التدريب واضحاً، واشتمل على العديد من القضايا ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- أُعتبرت الدورات التدريبية فرصة للمشاركين للقاء بعضهم البعض، ولتبادل خبراتهم ووجهات نظرهم.

القضايا السلبية:

- كان هناك سوء فهم من بعض العائلات للمواد التدريبية وأهداف المشروع، مما أدى بهم إلى منع أبنائهم من المشاركة، حيث أن العديد من الناس تسعى للحصول على فوائد مالية من جراء المشاركة في مثل هذه الدورات التدريبية.
- لم تكن البيئة دائماً إيجابية بين الأشخاص في التدريب، تحديداً لأسباب ذات صلة بالحقيقة التي تنص على أن المشاركين قدموا من مناطق وبيئة سكنية مختلفة.
- كان يوم التدريب طويلاً، و هناك فجوة زمنية طويلة بين التدريب الأول والتدريب الثاني.
- الاختلافات والفروق العمرية بين المشاركين.
- حظيت بعض المجموعات ببعض الأنشطة الترفيهية في حين أن البعض الآخر لم يحظَ بذلك.
- لم يفهم بعض المشاركين الأهداف من التدريب بشكل واضح، لذلك كان ينبغي توزيع الكتيبات.
- استهدف المشروع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 – 35 عاماً فقط، وأنه قد استبعد الأشخاص الآخرين ذوي الإعاقة من الفئات العمرية الأخرى.

<u>أسئلة وقضايا أخرى تمت مناقشتها في ورشة العمل:</u>

طوال فترة ورشة العمل، ناقش المشاركون الأسئلة التالية، والتي كانت تتكرر طوال فترة المشروع.

هل يقبل الأشخاص ذوي الإعاقة من أنواع مختلفة من مناطق السكن بعضهم البعض؟

حظيَ هذا السؤال بفرصة أن يتم الاجابة عليه من قِبَل جميع المشاركين، وباختصار، فقد تم تسليط الضوء على النقاط التالية:

- يجب أن يكون الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر تقبُّلاً لبعضهم البعض بغض النظر عن مناطقهم.
- إذا كان الأشخاص ذوي الإعاقة يتميزون؟ ضد بعضهم البعض، فبالتالي هم ليسوا في موقف قوي للمحاربة ضد التمييز العنصري السائد في المجتمع ضدهم.
- أعرب المشاركون عن أن هناك نقصاً في الراحة بينهم في البداية فيما يتعلق بالتدريبات المختلطة والتي استهدفت الأشخاص ذوي الإعاقة من أنواع مختلفة من مناطق السكن، والتي نتجت من الثقافة السائدة في المجتمع.
- عَبرالمشاركون أن هذه الدورات التدريبية كانت فرصة مهمة بالنسبة لهم من أجل تحدي مواقفهم وقوالبهم النمطية تجاه الآخرين.
- نصّ العديد من المشاركين أن هذه الدورات التدريبية قد خلقت تغيّير ايجابي على مواقفهم وأفعالهم تجاه الآخر، والذي كان يُنظر إليه بشكل مختلف كما لو أنه / أنها تعيش في نوع آخر من المحليات فقط.

هل يوجد هناك أي مشاريع أخرى ذات الصلة بقضية الإعاقة، والتي يجري تنفيذها في مناطق المشاركين والتي تسعى إلى خلق تغيير ايجابي على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة؟

- تقتصر أغلبية المشاريع على فئات عمرية محددة وعلى قضايا معينة.
- تعتبر بعض المشاريع ضارة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، ويعود السبب إلى أن أهداف تلك المشاريع بعيدة كل البعد عن احتياجات أولئك الأشخاص ذوي الإعاقة.
- عدم وجود مشاريع على المدى الطويل يؤدي إلى انخفاض تأثير هذه المشاريع.
- معظم المشاريع التي تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة لا تقوم بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.
- العديد من المشاريع لديها تأثير ايجابي بالنسبة لبعض الناس، فإنها تجعلهم أكثر فاعلية، وأنها قد رفعت مستوى الوعي حول موضوع الإعاقة، ولكنها لم تكن قادرة على تغيير واقعهم.

كيف يمكن لهذا المشروع أن يختلف عن غيره من المشاريع المتعلقة بقضية الإعاقة في مجتمعك؟

1. ذكر المشاركون أن هذا المشروع يختلف عن غيره فيما يتعلق باستمراريته وبعملية؟ المتابعة.
2. أعرب المشاركون عن أنه المشروع الأول من نوعه الذي لديه نظرة شمولية وتنموية في منظوره لقضية الإعاقة.
3. ذكر المشاركون أن هذا المشروع هو أكثر مرونة فيما يتعلق بعملية تنفيذه، وذلك من أجل تلبية احتياجات الميدان والتحديات التي تواجهه.
4. أعرب المشاركون عن أن هذا المشروع يتيح لهم المزيد من الفرص مقارنةً بغيره من المشاريع ليكون لاعب أساسي في عمليات التخطيط، والتنفيذ والتقييم.
5. قام المشاركون بتسليط الضوء على أهمية الحقيقة التي تنص بأن هذا المشروع قام بتنفيذه مركز تابع لجامعة ما. الأمر الذي أهَّلَ المشروع ليكون مشروعاً أكاديمياً، تنموياً، ومجتمعياً.

كيف كان دور العائلات في مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في نشاطات المشروع؟

- معظم العائلات لا ترى فائدة من هذه الأنشطة.
- يجب أن يتمتع الشخص ذو الإعاقة بقوة إرادة متينة للدفاع عن رغبته / رغبتها في المشاركة.
- قلق الأهالي على أبنائهم خاصةً الإناث منهم له دوراً سلبياً على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ينبغي رفع مستوى الوعي لدى الأهالي نحو فوائد مثل هذه الأنشطة.
- يلعب بعض الأهالي الأمور دوراً ايجابياً، ويشجعون أبنائهم على المشاركة.

توقعات ورؤية المشاركين تجاه المراحل اللاحقة من المشروع

يمكن استنتاج معظم المدخلات في هذا الصدد من خلال ما يلي:

1. سوف يؤدي المشروع إلى إحداث تغييرات ايجابية على المواقف بين المجموعات المختلفة في المجتمع فيما يتعلق بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.
2. سيقوم المشروع بتعزيز وتقوية مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة في أن يكونوا لاعبين أساسيين في إجراء التغيير الذي يرغبون به على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال قدرتهم على تنظيم جهودهم من خلال خلق مجموعات مساعدة ذاتية جديدة ومنظمات للأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم.

في نهاية ورش عمل التعلم، يستخلص المشاركون بأن الخصائص والمميزات التالية مهمة ويجب أن تتوافر في الناشط المحلي الذي يعمل في مجال الإعاقة:

- أن يكون لديه علاقات اجتماعية جيدة مع المجتمع المحلي.

- التواضع.
- الالتزام.
- لديه مهارات التواصل الجيد.
- الصدق.
- مهارات القيادة.
- القدرة على العمل ضمن مجموعة.
- جدير بالثقة.
- قادر على التعامل مع التغيرات والمفاجآت.
- الصبر.
- الشفافية.
- مهارات الاقناع.
- قبول آراء الناس الآخرين.
- التفاؤل.

الملحق رقم (1)

نتائج مسح المؤسسات

<u>الضفة الغربية</u>

تم إجراء مقابلات مع 47 مؤسسة في الضفة الغربية، و23 مؤسسة في الجنوب (منطقة الخليل)، و24 مؤسسة في الشمال (منطقة جنين).

- في شمال الضفة الغربية، 23 مؤسسة من أصل 23 مؤسسة (100 %) قد أعربت عن رغبتها في العمل في مجال الإعاقة.
- في جنوب الضفة الغربية، 13 مؤسسة من أصل 24 مؤسسة (54 %) قد أعربت عي رغبتها في العمل في مجال الإعاقة.
- في شمال الضفة الغربية، تم تحديد 7 مشاريع / برامج تعمل على قضية الإعاقة.
- في جنوب الضفة الغربية، تم تحديد 5 مشاريع / برامج تعمل على قضية الإعاقة.
- في جنوب الضفة الغربية، هناك 24 مؤسسة توظف 177 موظفاً، لا يوجد بينهم أي شخص مِنْ ذوي الإعاقة.
- في شمال الضفة الغربية، هناك 23 مؤسسة توظف 332 موظفاً، لا يوجد بينهم أي شخص مِنْ ذوي الإعاقة.

مشاريع ذات صلة بموضوع الإعاقة:

هذه هي بعض الأمثلة على المشاريع / الخدمات التي تم تنفيذها، وهي ذات صلة بموضوع الإعاقة في مناطق مختلفة:

الخليل:

- التأهيل من خلال ورش العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومع عائلاتهم.
- مركز التأهيل المبني على المجتمع.
- إدماج و إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الصناعات اليدوية والفنون البصرية.
- اللجنة المحلية لالتأهيل: تركز على مشاريع التأهيل، على سبيل المثال: الأطراف الميكانيكية، ومشاريع إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من الشلل.

جنين:

- جمعية جنين للأشخاص الذين يعانون من الصمم، مركز التأهيل، ومخيم جنين.
- مدرسة المستقبل للتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة.
- برنامج القروض للأشخاص ذوي الإعاقة.
- بلدية قباطية: تمنح مبنى يسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالاعتماد على قوة الوظيفة، العديد من مراكز التأهيل في قباطية.
- مدرسة للأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر.

مشاريع ليس لها صلة بموضوع الإعاقة:

الخليل:

- مشروع تمكين المرأة – تصنيع الغذاء – تنمية الأسرة (النهضة).
- بناء حديقة صغيرة للأطفال – مؤسسة البراءة.
- الطلائع – التدريب المهني للشباب – مركز ثقافة الطفل الفلسطيني.
- حملة "اقرأ" – تشجيع القراءة – منظمة الفجر الثقافية.

جنين:

- مشروع التطريز للنساء – مؤسسة النجدة.
- بناء الطرق الزراعية في صانور – جمعية صانور الزراعية التعاونية.
- خطوة – الأنشطة الرياضية للأطفال –مركز الشباب الاجتماعي – مخيم جنين.
- حرف يدوية للنساء – منظمة المرأة "كي لا ننسى".

<u>قطاع غزة</u>

تم إجراء مقابلات مع 90 مؤسسة في قطاع غزة. ، قدمت 88 مؤسسة منها معلومات حول عدد الموظفين، والموظفين ذوي الإعاقة.

- في شمال قطاع غزة، 37 مؤسسة من أصل 53 مؤسسة (70 %) قد أعربت عن رغبتها في العمل في مجال الإعاقة.
- في جنوب قطاع غزة، 21 مؤسسة من أصل 35 مؤسسة (60 %) قد أعربت عي رغبتها في العمل في مجال الإعاقة.
- في شمال قطاع غزة، تم تحديد 31 مشاريع / برامج تعمل على قضية الإعاقة.

- في جنوب قطاع غزة، تم تحديد 15 مشروع / برنامج يعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- في شمال قطاع غزة، هناك 53 مؤسسة توظف 1072 موظفاً، موظف واحد من بينهم هو شخص ذو الإعاقة.
- في جنوب قطاع غزة، هناك 35 مؤسسة توظف 248 موظفاً، 4 موظفين من بينهم هم منالأشخاص ذوي الإعاقة.

مشاريع ذات صلة بموضوع الإعاقة

هذه هي بعض الأمثلة على المشاريع / الخدمات التي تم تنفيذها، وهي ذات صلة بموضوع الإعاقة في مناطق مختلفة:

شمال قطاع غزة:

- برنامج العلاج الطبيعي.
- مشروع لدعم الأطفال ذوي الإعاقة مالياً.
- الرعاية النهارية للأطفال ذوي الإعاقة.
- توفير الأطراف الميكانيكية.
- الدعم النفسي والمجتمعي.
- تقديم الدعم النفسي للشباب.

جنوب قطاع غزة:

- مشروع لإدراج الأطفال الذين لديهم ضعف في السمع.
- برنامج الزيارات المنزلية.
- مشروع تأييد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- برنامج التأهيل المبني على المجتمع.

مشاريع ليس لها صلة بموضوع الإعاقة:

شمال قطاع غزة:

- مبادرة قطف الزيتون للنساء – معهد فرسان الغد.
- مشروع السوق المركزي الضخم – الذي يقدم مساعدات للفقراء – الجمعية الإسلامية.
- "خطوات" لتنمية المواهب الرياضية– نادي شباب بيت حانون.
- مشروع زراعة الفطر للمرأة – مؤسسة إشراقة الخيرية

جنوب قطاع غزة:

- توزيع الماشية على المزارعين – جمعية رفح للمزارعين.
- تطريز للنساء – جمعية الناصر الخيرية.
- حرف يدوية للنساء – مجمّع الكرامة للثقافة والفنون.
- مساعدة طلاب الجامعة – جمعية الرحمة الخيرية.

<u>العوائق الأساسية تجاه العمل في مجال الإعاقة كما أعربت عنها المنظمات (في الضفة الغربية وقطاع غزة):</u>

- بشكلٍ عام، هناك عدم اهتمام في قضية الإعاقة في المجتمع الفلسطيني.
- المشاكل الاجتماعية، المتصلة ب التقليدية في التفكير، والتي تحد من الاهتمام في موضوع الإعاقة وطبيعة العمل الذي يمكن القيام به في هذا المجال.
- الوضع العام غير المستقر في الأراضي الفلسطينية.
- عدم وجود تعاون من قِبَل المجتمع المدني عندما يتعلق الأمر بالأنشطة المتعلقة بموضوع الإعاقة.
- يرتكز العمل في مناطق محددة، وهناك صعوبة العمل على نطاق أوسع.

الملحق رقم (2)

أبرز نتائج مسح الأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة

كما تم مناقشته في المنهجية، فإنه قد تمَّ تصميم الاستمارة لدراسة واقع دمج الأشخاص ذوي الإعاقة والوصول إلى الخدمات في العديد من مجالات ومناحي الحياة.

في هذا القسم، سوف نلاحظ النتائج الرئيسة التي انعكست من خلال مسح الأسر المعيشية، والذي ركز على المعيقات التي تحد من حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات وعلى مختلف المجالات الحياتية الهامة لأي شخص. يستند هذا المسح على مفهوم التشاركية في تجربة الإعاقة.

خلفية عامة فيما يتعلق بالنموذج

- تم إتمام 721 استمارة في الضفة الغربية وقطاع غزة (353 استمارة في الضفة الغربية، و368 استمارة في قطاع غزة). ويجب الإشارة هنا إلى أن 198 أسرة لديها أكثر من شخصٍ واحد ذو إعاقة.
- **الجنس:**

  52,6 % ذكور 47,4 % إناث
- **العمر:** الفئة العمرية المستهدفة، كما نوقِشَ في وقتٍ سابق، هي من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 – 35 عاماً.

أنواع الصعوبات (قيود الوظيفة / الضعف):

- أجاب ما يقارب 13 % من المجيبين على أن لديهم صعوبة في الرؤية / النظر.
- أجاب ما يقارب 17 % من المجيبين على أن لديهم صعوبة في السمع.
- أجاب ما يقارب 39,5 % من المجيبين على أن لديهم صعوبة في الحركة، والمشي، وفي استخدام السلالم.
- أجاب ما يقارب 39 % من المجيبين على أن لديهم صعوبة في التذكر والتركيز.
- أجاب ما يقارب 35 % من المجيبين على أن لديهم صعوبة في رعاية الذات، مثل النظافة الشخصية، وارتداء الملابس باستقلالية.
- أجاب ما يقارب 13 % من المجيبين على أن لديهم صعوبة في التواصل، مثل فهم الآخرين.

التعليم:

- ما يقارب 66 % من المجيبين التحقوا أو ما زالوا ملتحقين في التعليم (70 % من مجموع الذكور، و62% من مجموع الإناث). 60 % مِن الذين أجابوا بأنهم التحقوا أو ما زالوا ملتحقين في مجال التعليم، قد أنهوا فقط التعليم الابتدائي.

العمل:

- 16 % من المجيبين عملوا أو هم حالياً موظفين مع أجور.

الحالة الاجتماعية:

- 85,6 % من المجيبين هم أشخاص غير مرتبطين (أعزب)، مخطوبين، أو لم يسبق لهم الزواج من قبل (94 % من مجموع الإناث، و77 % من مجموع الذكور).

<u>أنواع الصعوبات والأنشطة اليومية:</u>

- أعرب 50,2 % من المجيبين عن أنهم غير قادرين على القراءة على الاطلاق.
- أعرب 48,1 % من المجيبين عن أنهم غير قادرين على الكتابة على الاطلاق.
- أعرب 47,1 % من المجيبين عن أنهم غير قادرين على التسوّق.
- أعرب 48,3 % من المجيبين عن أنهم غير قادرين على إعداد وجبات الطعام.
- أعرب 46,7 % من المجيبين عن أنهم غير قادرين على القيام بالأعمال المنزلية.
- أعرب 44,9 % من المجيبين عن أنهم غير قادرين على استخدام وسائل النقل.
- أعرب 63,8 % من المجيبين عن أنهم يستخدمون أجهزة مساعِدة (مساعِد شخصي هو الأكثر استخداماً).
- يحتاج 35,5 % من المجيبين إلى جهاز مُساعِد يُعتبر غير متوفر لهم.

<u>صعوبة في الرؤية:</u>

- 13 % من المجيبين لديهم صعوبة كبيرة في الرؤية أو أنهم غير قادرين على الرؤية على الاطلاق.
- أفاد 50 % منهم بأنهم غير قادرين على التسوق ولا الوصول إلى الخدمات.
- أفاد 50 % منهم بأنهم غير قادرين على إعداد وجبات طعامهم.
- أفاد 49,5 % منهم بأنهم غير قادرين على القيام بالواجبات المنزلية.
- أفاد 51,6 % منهم بأنهم غير قادرين على السفر باستخدام وسائل النقل.
- يستخدم 74,7 % منهم أجهزة مساعِدة: مساعِد شخصي، نظارات.
- يحتاج 52,6 % منهم أجهزة مساعِدة أخرى والتي تعتبر غير متوفرة لهم.

<u>صعوبة في السمع:</u>

- 16,6 % من المجيبين لديهم صعوبة كبيرة في السمع أو أنهم غير قادرين على السمع على الاطلاق.
- 39,2 % منهم غير قادرين على القراءة على الاطلاق.
- 36,7 % منهم غير قادرين على الكتابة على الاطلاق.
- 30,8 % منهم غير قادرين على التسوق أو الوصول إلى الخدمات.

- 28,3 % منهم غير قادرين على استخدام وسائل النقل.
- يستخدم 54,2 % منهم الأجهزة المساعِدة (19,2 % يستخدمون أدوات السمع المساعِدة).
- 56,7 % منهم يستخدمون أجهزة مساعِدة أخرى والتي تعتبر غير متوفرة لهم.

صعوبة في المشي / استخدام السلالم

- أفاد 39,5 % من المجيبين بأن لديهم صعوبة كبيرة في المشي / الصعود على السلالم، أو أنهم غير قادرين على المشي على الاطلاق.
- أجاب 51,9 % منهم بأنهم غير قادرين على القراءة على الاطلاق.
- أجاب 50,5 % منهم بأنهم غير قادرين على الكتابة على الاطلاق.
- أجاب 38,9 % منهم بأنهم غير قادرين على رعاية أنفسهم.
- أفاد 58,6 % منهم بأنهم غير قادرين على استخدام وسائل النقل.
- أفاد 34,4 % منهم بأنهم غير قادرين على ارتداء / خلع ملابسهم.
- أجاب 64,6 % منهم بأنهم غير قادرين على التسوق.
- أجاب 67,4 % منهم بأنهم غير قادرين على إعداد وجبات الطعام.
- يستخدم 79,6 % منهم الأجهزة المساعِدة.
- يحتاج 48,1 % منهم أجهزة مساعِدة أخرى والتي تعتبر غير متوفرة لهم.

صعوبة في التذكر / التركيز

- أفاد 39,3 % من المجيبين بأن لديهم صعوبة كبيرة في التذكر / التركيز، أو أنهم غير قادرين على فعل ذلك على الاطلاق.
- أجاب 84,5 % منهم بأنهم غير قادرين على القراءة على الاطلاق.
- أجاب 82 % منهم بأنهم غير قادرين على الكتابة على الاطلاق.
- أفاد 47,2 % منهم بأنهم غير قادرين على التواصل مع الآخرين.
- أجاب 50 % منهم بأنهم غير قادرين على الاهتمام بأنفسهم باستقلالية (الرعاية الذاتية، النظافة).
- أفاد 38 % منهم بأنهم غير قادرين على ارتداء / خلع ملابسهم.
- أجاب 77,8 % منهم بأنهم غير قادرين على التسوق.
- أفاد 79,6 % منهم بأنهم غير قادرين على إعداد وجبات الطعام.
- أفاد 73,2 % منهم بأنهم غير قادرين على القيام بالأعمال المنزلية.
- أجاب 79,6 % منهم بأنهم غير قادرين على استخدام وسائل النقل.
- اجاب 45,1 % منهم بأنهم غير قادرين على فهم الآخرين.

الصعوبة في الرعاية الذاتية

- أعرب 36 % من المجيبين عن أن لديهم صعوبة في الرعاية الذاتية.
- أعرب 76,6 % منهم عن أنهم غير قادرين على القراءة على الاطلاق.
- أعرب 76,2 % منهم عن أنهم غير قادرين على الكتابة على الاطلاق.
- أعرب 50,4 % منهم عن أنهم غير قادرين على التواصل مع الآخرين بشكلٍ مباشر.

- أعرب 41,2 % منهم عن أنهم غير قادرين على استخدام دورة المياه.
- أعرب 80,8 % منهم عن أنهم غير قادرين على التسوق.
- أعرب 83,5 % منهم عن أنهم غير قادرين على إعداد وجبات الطعام.
- أعرب 76,9 % منهم عن أنهم غير قادرين على استخدام وسائل النقل.
- يستخدم 86,8 % منهم أجهزة مساعِدة (يستخدم 28,1 % منهم مساعِد شخصي).
- يحتاج 35,4 % منهم جهاز مساعِد والذي يعتبر غير متوفر لهم.

الصعوبة في التواصل وفهم الآخرين

- أعرب 43,5 % من المجيبين عن أن لديهم صعوبة كبيرة أو أنهم غير قادرين على التواصل وفهم الآخرين على الاطلاق.
- أعرب 78,3 % منهم عن أنهم غير قادرين على القراءة على الاطلاق.
- أعرب 76,1 % منهم عن أنهم غير قادرين على الكتابة على الاطلاق.
- أعرب 47,5 % منهم عن أنهم غير قادرين على رعاية أنفسهم.
- أعرب 37,9 % منهم عن أنهم غير قادرين على ارتداء / خلع ملابسهم.
- أعرب 69,9 % منهم عن أنهم غير قادرين على التسوق.
- أعرب 71 % منهم عن أنهم غير قادرين على إعداد وجبات الطعام.
- أعرب 66,9 % منهم عن أنهم غير قادرين على القيام بالأعمال المنزلية.
- أعرب 69,7 % منهم عن أنهم غير قادرين على استخدام وسائل النقل.
- يستخدم 70,7 % منهم جهاز مساعِد (يستخدم 22,9 % منهم مساعِد شخصي / فرد من أفراد الأسرة).
- يحتاج 39,9 % منهم جهاز مساعِد والذي يعتبر غير متوفر لهم.

الخدمات والمعيقات التي تحول دون الوصول إليها

الخدمات الصحية:

- هناك عدداً من الخدمات الصحية التي قام المسح بتناولها، مثل: طبيب عام، طبيب متخصص، المستشفيات، والعلاج الطبيعي.
- من المهم أن نلاحظ أن ما يقارب ثلث المجيبين أعربوا عن عدم قدرتهم على الوصول إلى طبيب متخصص.
- أعرب نصف المجيبين من منطقة جنين عن أنهم يواجهون صعوبة في الوصول إلى الطبيب المتخصص.
- أعرب معظم المجيبين عن أنهم ليسوا بحاجة إلى علاج وظيفي.
- أعرب أكثر من 60 % من المجيبين عن أنهم ليسوا بحاجة إلى عامل تأهيل.
- من المهم أيضاً أن نلاحظ أن 41 % من المجيبين من منطقة جنين قد أعربوا عن عدم قدرتهم على الوصول إلى طبيبٍ عام.
- فيما يتعلق بموضوع الوصول إلى المستشفيات، فإن الأرقام تعتبر مثيرة للقلق، وتشير إلى عدم القدرة على الوصول إلى المستشفيات بالنسبة إلى المشاركين من منطقتي جنين ورفح.

المعيقات:

من المهم أن نلاحظ أن الاستمارة تناول عدداً كبيراً من المعيقات التي تحد من الحصول على الخدمات الصحية، مع الأخذ بعين الاعتبار المعيقات المالية، والمواقفية والمؤسساتية. المعيقات الرئيسة التي تم العثور عليها في النتائج هي على النحو التالي:

- **المعيقات المالية:** وهي عبارة عن الحواجز ذات الصلة بالتكاليف، مثل تكاليف الخدمات، والنقل والتي تعتبر واحدة من أهم المعيقات التي يواجهها معظم المجيبين.
- **المعيقات البيئية:**
  - أعرب ما يقارب 75 % من المجيبين عن أنهم يواجهون صعوبة في استخدام وسائل النقل العام فيما يتعلق بمشكلة إعاقتهم.
  - وجد أكثر من ثلث المجيبين أن هناك صعوبة في الوصول إلى الخدمات الصحية، ويعود السبب في ذلك إلى المباني التي يعتذر الوصول إليها لمقدمي الخدمات الصحية.
- **المعيقات الاتجاهاتية:**
  - أعرب أكثر من ثلث المجيبين عن الصعوبة التي تواجههم في استخدام وسائل النقل العام، ويعود السبب في ذلك إلى المواقف السائقين تجاههم باعتبارهم أشخاصاً ذوي إعاقة.
  - أعرب ما يقارب ثلث المجيبين عن أنهم لا يحبون الطريقة التي يعاملهم بها مقدمي الخدمات.
- **الحواجز المؤسساتية:**
  - أعرب ما يقارب 70 % من المجيبين أن مقدمي الخدمات بعيدين عن مكان إقامتهم.
  - أعرب أكثر من 36 % من المجيبين عن الصعوبة في التواصل مع مقدمي الخدمات، ويعود السبب إلى الإعاقة التي لديهم.

<u>الخدمات التعليمية:</u>

- كم ذُكِرَ سابقاً، فإن ما يقارب 67 % من المجيبين قد التحقوا أو ما زالوا مسجلين في مجال التعليم، مع ما يقارب 20 % منهم يتلقون الخدمات التعليمية من خلال مدرسة متخصصة أو مؤسسة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- أعرب ما يقارب نصف المجيبين عن أنهم توقفوا عن تلقي الخدمات الصحية في وقت أبكر مما كانوا يريدون.
- من المهم أن نلاحظ أن أكثر من نصف المجيبين لم يحظوا بفرصة لتلقي أو إكمال التعليم، على الرغم من أن المجموعة المستهدفة هي فئة عمرية المفروض أن تكون ملتحقة بالتعليم.

المعيقات:

كما ناقشنا المعيقات المتعلقة بوسائل النقل وسهولة الوصول إليها، سوف نركز هنا على المعيقات المتعلقة بالبيئة التعليمية على النحو التالي:

- **المعيقات الاتجاهاتية**
  - شَعَرَ أكثر من ثلث هؤلاء الذين التحقوا أو ما زالوا مسجلين في التعليم أو ما زالوا يشعرون بالعزلة من زملائهم الطلاب، وقد أعرب 20 % منهم عن أن إدارة المدرسة قد رفضت التحاقهم بالمدرسة.
- **المعيقات المؤسساتية**
  - أعرب ما يقارب 61 % من المجيبين عن أنهم يواجهون صعوبة في التعلم.

- أعرب ما يقارب ثلث المجيبين عن أن المؤسسات التعليمية بعيدة عن أماكن إقامتهم، مع الإشارة إلى أن 60% من المجيبين من رفح قد عبروا عن هذا المعيق.
- أعرب ما يقارب 31 % من المجيبين عن أن المواد التعليمية غير متوفرة بطريقة تتناسب ولصعوبة التي لديهم.
- علاوةً على ذلك، أعرب ما يقارب من ثلث المجيبين عن أنه لا يوجد كوادر تعليمية مؤهلة تتفهم المتطلبات والاحتياجات التي تتعلق بالصعوبة التي لديهم، مع الاشارة إلى أن معظم مَنْ يواجهون هذا المعيق هم من محافظة الخليل.

- **المعيقات العائلية**

- أعرب أكثر من ثلث المجيبين عن خوف عائلاتهم بشأن ذهاب أبنائهم إلى مدرسة في مدينة أخرى. تعتبر هذه النسبة أعلى لدى الإناث أكثر من الذكور بنسبة 10 %.
- في ما يتعلق بموضوع العزلة، فمن المهم أن نلاحظ أن 20 % من الذين تلقوا التعليم قد تلقوا التعليم في مدرسة متخصصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وأجاب 39,5 % منهم بأنهم يشعرون بالعزلة في علاقتهم مع زملائهم الطلاب، مقارنةً بنسبة 46,1 % من هؤلاء تلقوا أو ما زالوا يتلقون التعليم في مدرسة غير متخصصة.

من المهم أيضا الإشارة الاتجاهات السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث قامت إدارة المدرسة برفض التحاق 20 % من المجيبين بالمدرسة. عندما نعرض هذه القضية في علاقتها مع أنواع الإعاقة، فإننا نجد أن النسبة تكون أعلى في ما بين الأشخاص الذين لديهم صعوبات في التعلم، والتواصل، والسمع.

- 37,2 % منهم هم أشخاص يعانون من صعوبات في التنقل / وصعوبات جسدية.
- 55,3 % منهم هم أشخاص يعانون من صعوبة في التواصل وفي فهم الآخرين.
- 52 % منهم هن أشخاص يعانون من صعوبة في التذكر والتركيز.

<u>التوظيف / العمل:</u>

- كما ذكرنا سابقاً، فقد أجاب 16 % من المجيبين عن أنهم يعملون أو عملوا سابقاً مع أجور، 23 % منهم كانوا ذكوراً، و7 % إناث.
- ومن المهم أن نلاحظ أيضاً أن ما يَقرُب 70 % من المجيبين الذين يعملوا أو عملوا سابقاً كانوا يعملون في القطاع الخاص.

المعيقات:

نظراً لأهمية هذا المجال ودوره في استقلالية الفرد، فقد تناول المسح العديد من المعيقات التي تحد من الوصول إلى سوق العمل، تعتبر النتائج التالية مِنْ أكثر النتائج أهمية:

- **المعيقات المادية، والمواقفية، والمؤسساتية:**

- بما أن 40 % من المجيبين ليس لديهم طريقة للوصول أو لا يتلقون المعلومات المتعلقة بفرص العمل المتاحة، فإن 38 % منهم قيل لهم من قبل صاحب العمل بأن صعوبتهم سوف تمنعهم من العمل. يتم مواجهة هذا المعيق بشكلٍ كبير في محافظة الخليل، حيث أن ما يقارب نصف المجيبين هناك أكدوا على هذه الصعوبة.
- أعرب أكثر من ثلث المجيبين عن عدم وجود موائمة في بيئة العمل.
- أجاب ما يقارب نصف المجيبين عن أنهم لم يجدوا فرصة عمل تتوافق مع مؤهلاتهم.

- أعرب ما يقارب ثلث المجيبين عن أنهم يشعرون بالعزلة داخل بيئة العمل، وتعتبر هذه النسبة أعلى من غيرها في منطقتي رفح والخليل.
- أعرب ما يقارب ثلث المجيبين عن أن عائلاتهم لا يشجعونهم على العمل، وتعتبر نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور بمقدار 10 %.
- أعرب ما يقارب نصف المجيبين عن أنهم يفتقرون للخبرة والمهارات اللازمة للعمل، وتعتبر هذه النسبة أعلى من غيرها في مناطق الخليل.

الحياة الاجتماعية والمدنية:

في هذا المجال، قد تناول الاستمارة عدداً من الأنشطة الاجتماعية والمدنية، والتي أظهرت النتائج التالية:

- أعرب ما بين 40 % إلى 50 % من المجيبين عن أنهم غير قادرين تماماً على القيام بالنشاطات التالية:
  - السفر مع العائلة والأصدقاء إلى مدينة أخرى في رحلة أو ورشة عمل.
  - استخدام شبكة الاتصالات (الانترنت).
  - الذهاب إلى نادٍ رياضي.
  - زيارة البلديات والوزارات.
  - السفر إلى خارج البلاد.
  - زيارة الأقارب والأصدقاء في منازلهم.
  - التصويت والمشاركة في الانتخابات.

المعيقات:

المعيقات المؤسساتية والمادية:

- وَجَدَ أكثر من نصف المجيبين صعوبة في استخدام وسائل النقل العامة أو الخاصة نظراً لصعوبتهم. أعرب 40 % منهم عن عدم توفر الموائمة في المباني العامة، مما يجعلهم غير قادرين على الاستفادة من الخدمات.
- أعرب ما يقارب نصف المجيبين عن أن مواقف الناس تجاههم عادةً ما تكون غير وديّة.
- أعرب ما يقارب ثلث المجيبين عن أنهم لا يستخدمون وسائل النقل العامة نظراً لمواقف السائقين تجاههم باعتبارهم أشخاصاً ذوي إعاقة.
- أعرب أكثر من نصف المجيبين عن أنهم لا يملكون الموارد المالية من أجل المشاركة في الأنشطة.
- أعرب أكثر من ثلث المجيبين عن الصعوبة التي تواجههم في العثور على شخص ليرافقهم.

الحقوق والتمكين:

يتعامل هذا القسم مع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومعرفتهم بالموارد والمؤسسات ذات الصلة بالحقوق، بالإضافة إلى دراسة اهتمام المجيبين في أن يصبحوا ناشطين تجاه تغيير الواقع الذي يواجهونه بسبب الإعاقة. النتائج الرئيسة هي كما يلي:

- ما بين 78 % إلى 85 % من المجيبين لم يسمعوا على الاطلاق بالقانون الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة، أو بقانون العمل الفلسطيني، أو باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع الاشارة إلى أن 90 % من المجيبين في منطقة الخليل قد أعربوا عن ذلك، مقارنة مع النسب التي تتراوح ما بين 60 – 70 % في المناطق الأخرى.

- 78 % من المجيبين لم يسمعوا على الاطلاق بالقانون الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ما يقارب 61 % من المجيبين لم يسمعوا على الاطلاق بالاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقات، وأغلبية المجيبين لم يسمعوا على الاطلاق بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
- أجاب 46 % من المجيبين في محافظة الخليل على أنهم لم يسمعوا على الاطلاق بوزارة الشؤون الاجتماعية، مقارنة مع ما يقارب ثلث جميع المجيبين لم يسمعوا عنها.
- 68 % من المجيبين ليسوا أعضاء في منظمة للأشخاص ذوي الإعاقات أو في مجموعة مساعدة ذاتية.
- ما يقارب ثلث المجيبين أعضاء حاليين لمثل هذه المنظمة أو المجموعة.
- يرغب أكثر من نصف المجيبين في المشاركة في التدريبات التي تتمحور حول الحقوق والمناصرة، وتوجد أعلى نسبة في منطقة الخليل. من المهم أن نلاحظ أن الإناث (أكثر من الذكور) قد أعربوا عن عدم وجود تشجيع من عائلاتهم، بالإضافة إلى مواقف العائلة السلبية التي من الممكن أن تؤثر على قدرتهم على المشاركة.
- أعرب ما يقارب عن ثلث المجيبين عن عدم اهتمامهم في المشاركة في الدورات التدريبية، وتوجد بنسبة عالية في منطقة جنين وشمال قطاع غزة.

لملحق رقم (3)

النتائج الرئيسة للمجموعات المركزة

الضفة الغربية

المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بالخدمات الصحية:

- يكتب العديد من الأطباء الوصفات الطبية، ويشخَّصون دون معاينة الأطفال معاينة كاملة.
- يقدم المتخصصون أفضل الخدمات، لكنه يصعب الوصول إليها. ويعود السبب في ذلك إلى الصعوبة في وسائل النقل والموقع الجغرافي.
- تَعد العديد من الخدمات باهظة الثمن، على سبيل المثال: العلاج الطبيعي.
- العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة ليس لهم القدرة على شراء الأجهزة الطبية والمساعِدة، مثل: الكراسي المتحركة، إلخ.

المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بالحصول على التعليم:

- هناك نقص في المدارس المؤهلة التي توفر التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، بعض هذه المدارس موجودة، ولكنها بعيدة، أو تقع في مدن أخرى. إضافةً إلى ذلك، يرى العديد من الأشخاص أن المدارس المتخصصة باهظة الثمن، مثل مدرسة النور في مدينة بيت لحم للأشخاص الذين لديهم صعوبة في الرؤية .
- معظم المدارس تفتقر إلى الموائمة.
- لقد أخبر المعلمون الأهالي بأن أبنائهم ذوي الإعاقة يؤثرون بشكلٍ سلبي على الطلاب الآخرين في الصف.
- يعتبر الكثير من المدرسين غير مؤهلين في التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة.
- هناك موقف سلبي في المدرسة، فالناس لا تعتقد بأنه من المعقول والمنطقي أن يحصل الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم، وأنهم لا يعرفون كيفية التعامل معه / معها.

المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بسوق العمل:

- لقد أعربت المؤسسات عن هناك تمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بموضوع التوظيف.
- لقد أعربت المؤسسات عن أن هناك مواقف سلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.
- في الوقت الحالي، هناك صعوبة في العثور على عمل، سواءً كان لديك إعاقة أم لا.
- عدم توفر الموائمة، في الطرق، وأماكن العمل، والوصول إلى معظم الخدمات.
- هناك نقص في وسائل النقل الموائمة، وضعف البنية التحتية.
- يجد الأشخاص ذوي الإعاقة وأهاليهم أن هناك موقف سلبي من أصحاب العمل تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وتجاه قدرتهم على التفوق في العمل.
- يعاني سوق عملنا من الكثير من المحسوبية.

المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقةفي ما يتعلق بالمشاركة في الحياة الاجتماعية:

- لقد أعرب العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم عن وجهة النظر السلبية في المجتمع تجاه الزواج من شخص ذو إعاقة.
- إنه لمن الصعوبة البالغة بالنسبة للأنثى من ذوات الإعاقة أن تتزوج، وذلك بسبب الاتجاهات الاجتماعية السلبية.
- التحدي الأكثر صعوبة والذي يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة هو عدم قدرة الناس في المجتمع على التفاعل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة مناسبة.
- يشعر أولياء الأمور بالقلق حول السماح لأبنائهم ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة الاجتماعية. حيث أنهم يقلقون من تعرض أبنائهم للأذى من قِبَل نظرائهم.

المعيقات نحو دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات:

- تعترف المؤسسات بعدم توفر الموائمة في المباني.
- لقد أعربت المؤسسات عن التكاليف الباهظة للموائمة والدمج.
- لقد أعربت المؤسسات عن أن هناك نقص في الدعم الحكومي لمثل هذه المساعي / المحاولات.
- لقد أعربت المؤسسات عن أن هناك نقص في الاهتمام من جانب المجتمع نحو الأشخاص ذوي الإعاقة.
- أعرب الناشطين المجتمعيين عن أن أكثر المشاريع تطوراً تستهدف جميع قطاعات المجتمع، ولكنها لا تستهدف على وجه التحديد الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ضمان الدمج.

المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بوسائل النقل:

- يتجاهل بعض السائقين الأشخاص ذوي الإعاقة، وبعضهم الآخر يقومون بمساعدتهم. فالأمر يعتمد على السائق نفسه.
- يرفض بعض السائقين أن يقلوا الأشخاص ذوي الإعاقة، لأن ذلك يأخذ مزيداً من الوقت والجهد.
- العديد من أفراد عائلات الأشخاص ذوي الإعاقة يساعدوهم في النقل.
- أعرب بعض الأهالي عن أنهم لا يستطيعون السماح لأبنائهم باستخدام وسائل النقل. ويعود السبب في ذلك إلى صعوبة الوصول لها، وللبنية التحتية السيئة، ولعدم توفر وسائل نقل موائمة.

الحقوق والتمكين، التحديات والمؤسسات التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة:

- المحسوبية: تُعطى الكراسي المتحركة إلى الناس أصحاب مناصب معينة، أو إلى أقارب شخص ما ذو منصبٍ معين.
- على أرض الواقع، لا تهتم المؤسسات التي تعمل في مجال الإعاقة باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- يخجل الناس من الأشخاص ذوي الإعاقة، والكثير منهم لا يعترفون بوجود شخص ذو إعاقة في منزلهم.
- تفتقر المؤسسات إلى الموائمة وحتى تلك المؤسسات التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

المواقف في المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة:

- هناك الكثير من الناس لديهم مواقف سلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة ويسخرون منهم.
- العديد من الأطفال لديهم مواقف سلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إن الطريقة التي يُعامِل بها المجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة تخلق تصورات ذاتية سلبية بالنسبة لهم.
- يظهر المجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم أشخاص مختلفون، ومعظم الناس لا يملكون علاقات اجتماعية مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنكر الكثير من العائلات أن لديها شخص ذو إعاقة في منزلها، ولا تصحبه/تصحبها إلى المشاركة في الحياة الاجتماعية.

مواقف الشركات والتجار تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة:

- لا يسمح العديد من التجار للأشخاص الذين يعانون صعوبات في التعلم والتواصل من الدخول إلى محلاتهم، استناداً إلى الاعتقاد بأنهم قد يفسدون بضائعهم.
- بشكلٍ عام، تعتبر مواقف الناس أفضل تجاه الأشخاص الذين يعانون من إعاقات في الحركة والتنقل.

العوامل التي تؤثر على قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة من العيس بشكلٍ مستقل:

- نوع الإعاقة.
- المواقف التي يواجهونها في المجتمع.
- البيئة المحيطة، والمعيقات البيئية.
- المعيقات المالية.

مخاوف أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة:

- يتشارك أغلبية أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة القلق من أن ابنهم/ابنتهم سيكونون وحيدين / منعزلين في حياتهم.
- يقلق أولياء الأمور بشأن القضايا المالية وعدم توفر فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

توصيات من المجموعات المركزة في الضفة الغربية:

- يجب أن تؤخذ مسألة الموائمة عين الاعتبار عند تصميم أو بناء المباني والمؤسسات.
- ينبغي الأخذ بعين الاعتبار المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة ومنها المعيقات النفسية.

- ينبغي دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مستويات المجتمع، والعمل، والتعليم، والحياة الاجتماعية، وذلك لأن لديهم القدرة على المشاركة بشكلٍ كامل في المجتمع.
- ينبغي دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم.
- ينبغي على الأشخاص ذوي الإعاقة أن يرفعوا أصواتهم عالياً عبر الأعمال الجماعية.
- ينبغي أن يكون من السهل الوصول إلى المؤسسات، وبشكلٍ خاص المؤسسات التي تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

قطاع غزة

المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بالخدمات الصحية:

- عدم توفر العديد من الخدمات اللازمة والأجهزة المساعِدة الضرورية.
- المحسوبية في ما يتعلق بتوفير الخدمات والأجهزة المساعِدة.
- التكاليف المالية المترتبة على الخدمات والأجهزة.
- تكاليف وسائل النقل والمواصلات.
- عدم موائمة بعض مباني مقدمي الخدمات الصحية.

المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بالحصول على التعليم:

- هناك مواقف سلبية من قِبَل المؤسسات التعليمية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد رفضت بعض المدارس تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم.
- تعتبر المؤسسات التعليمية بعيدة جغرافياً عن مكان إقامة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الصعوبة في استخدام وسائل النقل العام.
- يرفض بعض الأهالي إرسال أبنائهم الذين يعانون من الصعوبات إلى المؤسسات التعليمية.
- كان على العديد الأشخاص ذوي الإعاقة ترك المدراس في وقتٍ أكبر مما كانوا يريدون.
- عدم توافر المواد التعليمية بشكلٍ مناسب.
- عدد المدارس المتخصصة قليل، ومعظمها بعيدة جدا.
- عدم دمج لأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس. على سبيل المثال: الأشخاص الذين لديهم صعوبات في السمع.

المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بسوق العمل:

- لا يوظف معظم أصحاب العمل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- هناك عدم موائمة في المباتي العمل، بالإضافة لعدم توفر برامج حاسوب مناسبة، لا يوجد مترجمي إشارة، وعدم توفر السلالم ودورات المياه الموائمة.
- عدم توفر فرص العمل المناسبة.
- هناك توجهات في المجتمع تعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة غير قادرون على العمل.
- في العادة، يحتاج الشخص استخدام علاقاته العائلية من أجل العثور على عمل. الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة العثور على فرص العمل، وبشكلٍ أصعب بكثير بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- لا يشجع الأهالي أبناهم من ذوي الإعاقة على العمل.
- الاتجاهات السلبية من جانب المجتمع، والزملاء، والناس الذين يتعاملون مع الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل.

المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بالمشاركة في الحياة الاجتماعية:

- لا يصطحب العديد من الأهالي أبنائهم ذوي الإعاقة معهم إلى المناسبات الاجتماعية بسبب الاتجاهات السلبية في المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.
- يتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للمضايقات في الطرق، ولا سيما الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم والتواصل.
- يجد الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبة في تكوين علاقات اجتماعية وصداقات.
- ينظر المجتمع بطريقة سلبية إلى الشخص الذي يصاحب شخصاً ذو إعاقة.
- تعتبر المعابر الحدودية غير موائمة.
- تتعرض النساء ذوات الإعاقة إلى اتجاهات سلبية أكثر تجاه مشاركتهنَّ في الحياة الاجتماعية.

المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بالدمج في المؤسسات:

- هناك نظرة سائدة بأنه يمكن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة فقط في المؤسسات التي تعمل في مجال الإعاقة فقط.
- تقوم مؤسسات المجتمع المدني والحكومة بتهميش الأشخاص ذوي الإعاقة.
- عدم وجود موائمة في المؤسسات والخدمات العامة.
- عدم وجود وعي في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- انعدام فرص العمل التطوعي بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بوسائل النقل:

- الصعوبة في استخدام وسائل النقل العام، والاتجاهات السلبية من السائقين تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.
- يرفض أحياناً سائقي وسائل النقل العام السماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالركوب. مما يجعله مضطراً إلى أخذ سيارة طلب (أكثر تكلفة).
- لا يسمح بعض السائقين للأشخاص ذوي الإعاقة بالركوب بحجة أن ذلك الأمر يستغرق وقتاً أطول، بالإضافة إلى أن السائقين يريدون تحقيق ربح سريع.
- يُقِلْ بعض السائقين الأشخاص ذوي الإعاقة بدافع الشفقة.
- ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات.

الحقوق والتمكين، المؤسسات التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة:

- لا يوظف أصحاب العمل الأشخاص ذوي الإعاقة بغض النظر عن القانون.
- لا يعرف الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم. فلو كانوا يعرفون حقوقهم لكان التمييز ضدهم أقل.

المواقف في المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة:

- هناك موقف سلبي في المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أن هناك بعض الأشخاص يشعرون بالخجل من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- يتم التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة أفضل بكثير أو أسوأ بكثير من الأشخاص الآخرين.
- يضرب بعض الأهالي أبنائهم من ذوي الإعاقة.
- أعرب بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة عن أنهم يتعرضون للمضايقات في أحيائهم، وفي بعض الأحيان يتعرضون للاعتداء.
- معظم الناس لديهم تحفظات على زواج أبناهم من فتيات ذات إعاقة.
- ينكر بعض الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم بأنهم لديهم إعاقة.

مواقف الشركات والتجار تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة:

- يتعامل بعض التجار مع الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة جيدة، ويمنحونهم بضائع مجانية بدافع الشفقة.
- يشعر بعض التجار بالقلق حول بيع البضائع للأشخاص ذوي الإعاقة في حالة كانوا وحدهم بلا مرافق.

العوامل التي تؤثر على قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش بشكل مستقل:

- يعتمد ذلك على نوع الإعاقة.
- تعتبر الاتجاهات في المجتمع ناقدة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يريدون العيش بشكلٍ مستقل.
- هناك استثناءات لبعض الأشخاص الذين يتمتعون بقوة الإرادة.
- يعتمد هذا الأمر على الموائمة في المجتمع وعلى الشخص نفسه.
- يلعب الأهالي دوراً اساسياً في ما يتعلق بقدرة الشخص ذو الإعاقات على العيش بشكلٍ مستقل.

مخاوف أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة:

- بشكلٍ عام، هناك نقص في توفر فرص العمل، وبالتالي، يشعر الأهالي بالقلق حول مستقبل أبنائهم ذوي الإعاقات.
- الشعور بالقلق حول أبنائهم وذلك يعود إلى اعتقادهم بأنهم لن يتزوجوا بسبب المواقف الاجتماعية السلبية، خاصةً القلق حول الإناث ذوي الإعاقات.
- أعرب العديد من الأهالي عن قلقهم بأنهم إذا توفوا، لن يقوم أي أحد بالاهتمام بأبنائهم ذوي الإعاقات.

توصيات المجموعات المركزة في قطاع غزة:

- توفير التعليم، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم.
- توفير الموائمة في البنية التحتية، والطرق، والمباني، ووسائل النقل.
- تشجيع وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل أن يكونوا قادرين على العيش بشكلٍ مستقل.
- تمكين ومساعدة أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة في دعم أبنائهم.
- المشاركة في الأنشطة التي تدافع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضمان تنفيذ القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

- بناء الوعي للمجتمع وللأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، ومحاولة تشكيل اتجاهات ايجابية في المجتمع.
- توفير العلاج في الخارج في حالة عدم توفره محلياً.
- توفير الأندية التي يمكن الوصول إليها من قِبَل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير الأجهزة المساعِدة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ينبغي على البلديات أن لا تعطي تراخيص البناء ما لم تكن المباني موائمة.
- تخفيض تكاليف الخدمات الصحية.

الملحق رقم 4

<u>استمارة مسح المجتمع المحلي في مشروع تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة</u>

مقدمة حول المشروع والمسح

ينفذ مركز دراسات التنمية –جامعة بيرزيت بالشراكة مع مؤسسة MAP UKمشروعاً تنموياً أكاديمياً مجتمعياً يستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة خاصةً ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات الأخرى على اختلاف قطاعاتها بشكلٍ عام لمدة ثلاث سنوات ونصف، يهدف بشكلٍ عام إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاندماج الحقيقي والفاعل في المجتمع بمختلف المجالات والقطاعات على قدم المساواة مع غيرهم من الأشخاص غير المُعَوَّقين. إضافةً، يهدف إلى زيادة الوعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وتطوير مهاراتهم بحيث يصبحوا أكثر قدرةً على المطالبة بهذه الحقوق. وعليه، يطمح هذا المشروع إلى خلق جيل جديد من الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتع بإمكانات وفرص من شأنها النهوض بحركة الإعاقة على المستوى المحلي ومن ثمَّ الوطني في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال مراحل تدريبية نظرية وعملية ميدانية متعددة ومتسلسلة بشكلٍ منطقيّ إلى حد كبير، تعتمد بالدرجة الأولى على الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

يستهدف هذا المشروع بالتحديد أربع مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي التالية :

قباطية، مخيم جنين، صانور، دورا، خرسا، مخيم الفوّار، بيت حانون، مخيم جباليا، أم النصر(القرية البدوية)، رفح، مخيم رفح، النصر (البيوك).

لذا، وانطلاقاً من أهمية هذا المشروع الذي يعتبر ضرورةً في الوقت الحالي كونه يطمح لخلق جيل جديد يركز في استهدافه على الشباب والنساء أو الفتيات من ذوي الإعاقة، كان لا بدَّ وأن يكون المسح للمؤسسات والأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق التي سيستهدفها المشروع تحديداً، أحد المراحل الأولى في عملية التنفيذ والذي سيكون له الدور الأكبر في التخطيط وجمع البيانات اللازمة وتكوين صورة عامة عن احتياجات وتحديات المناطق المستهدفة، كذلك الفرص التي يمكن استثمارها لإنجاح المشروع.

V1 الموقع 1) قباطية 2) مخيم جنين 3) صانور 4) دورا 5) خرسا 6) مخيم الفوار 7) بيت حانون 8) مخيم جباليا 9) أم النصر (القرية البدوية) 10) رفح 11) مخيم رفح 12) النصر (البيوك)	
V2 الرقم المتسلسل للاستمارة	V4اسم الباحثة _____(رقمها):
V3 تاريخ يوم العمل:	V5وقت بدء المقابلة

Gender	الجنس	1) ذكر 2) أنثى
Age	العمر	

A الجزء الأول: تحديد نوع ودرجة الصعوبة لدى الشخص ذوي الصعوبة أو الإعاقة

الأسئلة التالية تدور حول الصعوبات الوظيفية الصحية التي يمكن أن تواجهها في حياتك اليومية

1) لا توجد صعوبة 2) نعم، بعض الصعوبة 3) نعم، صعوبة كبيرة 4)غير قادر على الإطلاق

	A1 هل أنت تواجه صعوبة في الإبصار، حتى مع استخدام نظارة أو عدسات؟	A1-aهل أي من أفراد أسرتك يواجه هذه الصعوبة؟ إذا كان الجواب نعم، الرجاء ذكر إسم الشخص أو الأشخاص .....
	A2 هل أنت تواجه صعوبة في السمع، حتى مع استخدام سماعة؟	A2-aهل أي من أفراد أسرتك يواجه هذه الصعوبة؟ إذا كان الجواب نعم، الرجاء ذكر إسم الشخص أو الأشخاص .....
	A3 هل أنت تواجه صعوبة في المشي أو صعود الدرج؟	A3-a هل أي من أفراد أسرتك يواجه هذه الصعوبة؟ إذا كان الجواب نعم، الرجاء ذكر إسم الشخص أو الأشخاص .....
	A4 هل أنت تواجه صعوبة في التذكر أو التركيز ؟	A4-a هل أي من أفراد أسرتك يواجه هذه الصعوبة؟ إذا كان الجواب نعم، الرجاء ذكر إسم الشخص أو الأشخاص .....
	A5 هل أنت تواجه صعوبة في الاعتناء بالذات، مثل النظافة الشخصية أو ارتداء الملابس؟	A5-a هل أي من أفراد أسرتك يواجه هذه الصعوبة؟ إذا كان الجواب نعم، الرجاء ذكر إسم الشخص أو الأشخاص .....
	A6 هل أنت تواجه صعوبة في التواصل، مثل فهم الآخرين والتفاهم معهم؟	A6-a هل أي من أفراد أسرتك يواجه هذه الصعوبة؟ إذا كان الجواب نعم، الرجاء ذكر إسم الشخص أو الأشخاص .....

Bالجزء الثاني: أنشطة الحياة اليومية وأسباب الصعوبة أو الإعاقة:

كيف تقوم بأداء الأنشطة التالية بدون استخدام أدوات مساعدة وبدون مساندة من الآخرين:

1) بدون صعوبة 2) ببعض الصعوبة 3) بصعوبة كبيرة 4)غير قادر على الإطلاق

درجة الصعوبة	النشاط	درجة الصعوبة	النشاط
	B1المشاهدة/النظر/الرؤية		B13الأكل والشرب
	B2الإصغاء/السمع		B14التسوق (شراء البضائع والحصول على الخدمات)
	B3القراءة		B15إعداد وجبات الطعام
	B4الكتابة		B16أداء الأعمال المنزلية (التنظيف/الغسل)
	B5التفكير/التركيز		B17الاعتناء بالآخرين (أطفال/كبار)

	B6العد/ الحساب / استخدام النقود		B18السفر بالمواصلات للتنقل
	B7قيادة السيارة		B19فهم الآخرين (اللغة المنطوقة أو المكتوبة أو لغة الإشارات)
	B8التواصل المباشر مع الآخرين		B20رفع الأغراض/حملها/نقلها
	B9تنظيف الذات		B21استعمال حركات اليد الدقيقة (التقاط لأشياء/مسكها/استعمالها/إفلاتها)
	B10التنقل في المكان (الحبو/صعود الدرج/الجري/القفز)		B22استعمال اليد والذراع (السحب/الدفع/المد/الرمي/الالتقاط)
	B11استعمال المرحاض		B23التواصل باستخدام أجهزة، مثل التلفون، الكمبيوتر، الرسائل القصيرة SMS
	B12ارتداء الملابس ونزعها		B24الاعتناء بأجزاء الجسم – الأسنان، الأظافر، الشعر.

C1هل هناك أدوات مساعدة أو دعم مساعد تستخدمه أو تعتمد عليه في حياتك اليومية مثل :

مساعد شخصي (قريب , صديق, الخ) , أدوات مساعدة للأكل , ساعة ناطقة, برنامج حاسوب ناطق, كرسي متحرك , سماعات , الخ

1- نعم 2- لا

C2إذا كانت الإجابة نعم يرجى ذكر الأدوات المساعدة التي تتوفر لديك وتستخدمها

.....

C3هل هناك أدوات مساعدة او دعم مساعد تدرك بأنك تحتاج إليه ولا يتوفر لديك ؟

1- نعم 2- لا

C4إذا كانت الإجابة نعم يرجى ذكر الأدوات المساعدة التي تحتاجها ولا تتوفر لديك ؟

.....

C5 ما هو أنسب وصف لسبب الصعوبة التي لديك من بين ما يلي:.....

1) وراثية 2)مشاكل واجهت الأم خلال الحمل أو الولادة 3)حادث أو إصابة غير مرتبطة بالاحتلال

4)إصابة بسبب الاحتلال 5) نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لمرض يرجى التحديد: .....

6)لا أعرف 7)غير ذلك (يرجى التحديد): .....

C6في أي عمر بدأت تواجه أو تشعر بهذه الصعوبة؟ .....

Dالصحة والتأهيل

أي من الخدمات الصحية والتأهيلية التالية سبق وأن استعملتها أو تحتاجها؟

1) أحتاج لهذه الخدمة 2) سبق أن استعملتها أو أستعملها الآن بدون صعوبة

3) سبق أن استعملتها أو أستعملها الآن، ولكن بصعوبة 4) أحتاج لهذه الخدمة ولكني غير قادر على استعمالها بتاتاً

5) لا أحتاج لهذه الخدمة

	D1طبيب عام
	D2طبيب مختص (مثل طبيب عظام، طبيب أمراض نسائية، الخ)
	D3عيادة طوارئ

	D4صيدلية
	D5مستشفى
	D6مركز للرعاية النهارية
	D7أخصائي علاج طبيعي
	D8أخصائي علاج وظيفي
	D9أخصائي علاج نطق
	D10طبيب أسنان
	D11فني بصريات
	D12عامل أو عاملة تأهيل مجتمعي محلية
	D13عامل أو عاملة صحية محلية،ممرض أو ممرضة

Eبالنسبة للخدمات الصحية والتأهيلية التي وجدتَ صعوبة في الوصول إليها و لم تستطع الاستفادة منها ، الرجاء الإشارة بنعم أو لا إلى العبارة التي تنطبق عليك من العبارات التالية:

	E1لا أستطيع تحمل الرسوم/التكاليف
	E2لا أستطيع تحمل تكلفة المواصلات إلى مكان تقديم الخدمة
	E3أجد صعوبة في استعمال أو الوصول إلى المواصلات العامة أو الخاصة بسبب الصعوبات التي لدي
	E4أجد صعوبة في استخدام المواصلات العامة بسبب اتجاهات السائقين نحوي كشخص لديه صعوبة
	E5لا تتوفر تسهيلات (مواءمة) في المبنى
	E6الخدمة بعيدة جداً
	E7لا أحب الطريقة التي يتحدث بها مقدمو الخدمات معي
	E8 أجد صعوبة في التواصل مع مقدمي الخدمات بسبب الصعوبة التي لديّ
	E9أجد صعوبة في العثور على شخص ليرافقني
	E10عدم اهتمام الأسرة بشؤوني وحالتي الصحية خاصةً فيمَ يتعلق بالأمور غير المتعلقة بالصعوبة التي لديّ
	E11غير ذلك (يرجى التحديد): .....

<u>Fالتعليم</u>

F1هل سبقَ لك أن حصلتَ أو تحصل على خدمات تعليمية؟ 1) نعم 2) لا

F2إذا اخترت الجواب نعم ، هل يمكن أن تقول لنا المزيد عن خلفيتك التعليمية؟

F2-1المرحلة التعليمية	المرحلة الأساسية	المرحلة الثانوية	التعليم العالي
F2-2آخر مرحلة تعليمية أنجزتها أو تعمل على إنجازها في الوقت الحالي			
F2-3إذا كنتَ قد توقفتَ عن التعليم، كم كان عمرك وقت ذاك؟			
الجهة المقدمة للخدمة.....	1) مدرسة حكومية مدرسة خاصة مدرسة وكالة 2) مدرسة مختصة للأشخاص ذوي الإعاقات 3) مؤسسة خيرية للأشخاص ذوي الإعاقات 4) جامعة حكومية 5) جامعة خاصة 6) كلية متوسطة		

F3هل توقفت عن الدراسة في وقت أبكر مما تريد؟ **1)** نعم 2) لا **الرجاء الإشارة بنعم أو لا إلى أي من العبارات التالية التي تنطبق عليك وتصف حياتك التعليمية (سواء أكنتَ طالب في السابق أو لا تزال طالبا في الوقت الحالي)**	
F3-1ليس أو لم يكن باستطاعتي تحمل تكلفة المواصلات إلى المدرسة	
F3أجد أو كنت أجد صعوبة في استعمال أو الوصول إلى المواصلات العامة أو الخاصة بسبب الصعوبات التي لدي	
F3أجد صعوبة في استخدام المواصلات بسبب اتجاهات السائقين نحوي كشخص لديه صعوبة	
F3لا أحب الطريقة التي يتحدث أو تحدث بها المعلمون أو المحاضرون معي	
F3أشعر أني معزول أو كنت معزولاً عن زملائي أو أقراني	
F3لا توجد أو لم توجد تسهيلات (مواءمة) في المبنى/لم يكن يتناسب مع احتياجاتي	
F3-7أجد أو كنت أجد صعوبة كبيرة في التعلم	
F3-8تمنعني حالتي الصحية أو كانت تمنعني من الالتزام بالدوام	
F3-9أحتاج أو كنت أحتاج إلى مساعدة شخصية ولم أحصل عليها (معلم خاص، مساعد شخصي، أخصائي تربية خاصة)	
F3-10أنا لست مهتماً أو لم أكن مهتماً بالتعليم	
F3-11بُعْد المؤسسة التعليمية عن المنطقة التي أسكن بها	
F3-12خوف الأسرة من إرسالي للتعلم في مدينة أخرى	
F3-13عدم تشجيع أو رفض الأهل لأن أتلقى التعليم في أي مؤسسة تعليمية	
F3-14عدم توفر المواد التعليمية بالطريقة التي تتلاءم مع الصعوبة التي لديّ	
F3-15الإدارة في المؤسسة التعليمية التي تقدمتُ إليها رفضت استقبالي	
F3-16عدم توفر كادر تعليمي متفهم أو واعي بطبيعة الخدمات أو الاحتياجات التي تتطلبها الصعوبة التي لديّ	
F3-17غير ذلك (يرجى التحديد):	
Gسوق العمل والأحوال المعيشية	
G1هل سبق وأن عملت سابقاً/ تعمل حاليا بأجر؟	
1) نعم 2) لا 3) لا ينطبق ( )	
G2ما هي المهنة التي تشغلها أو لديك المؤهلات لتشغلها؟	
G3في أي من القطاعات التالية تعمل حالياً؟	
القطاع الحكومي 2) القطاع الخاص 3) القطاع 4) الأهلي 5) القطاع الدولي 6) لا ينطبق	
G4هل تحصل على أية مخصصات أو دعم مالي نتيجة الصعوبات التي لديك؟ إذا كان الجواب نعم، فيرجى ذكر المصدر: نعم 2) لا	
G5الرجاء الإشارة بنعم أو لا إلى أي من العبارات التالية التي تصف حياتك العملية أو الصعوبات التي تواجهها في الحصول على العمل نعم 2) لا	
G-1أجد صعوبة في استعمال أو الوصول إلى المواصلات العامة أو الخاصة بسبب الصعوبات التي لدي	
G-2أجد صعوبة في استعمال المواصلات العامة بسبب اتجاهات السائقين نحوي كشخص لديه صعوبة	
G-3أسرتي لا تشجعني على الذهاب إلى العمل	
G-4لا يتاح لي الوصول إلى معلومات عن الوظائف	
G-5قال لي أصحاب العمل أن الصعوبة التي لدي يمكن أن تصعب علي أداء العمل	
G-6لا تتوفر في مكان العمل في العادة تسهيلات (مواءمة) تتناسب مع احتياجاتي (مثلاً، الأدراج، المرحاض، برامج الكمبيوتر مترجمو\	
G-7إشارة، مساعدون شخصيون	
G-8مهاراتي غير مناسبة/لا توجد لدي خبرة كافية	
G-9بيئة العمل وسط أشعر أو كنت أشعر به في العزلة عن زملائي	

G-10حالتي الصحية تمنعني من العمل	
G-11أنا لا أرغب في العمل	
G-12لم أجد فرصة عمل مناسبة تتلاءم مع المؤهلات التي أمتلكها	
G-13غير ذلك (يرجى التحديد): _____	
H1الحياة الاجتماعية والمدنية هل تواجه صعوبات في القيام بأي من الأنشطة التالية بسبب الصعوبة التي لديك؟ 1. لا أرغب في أداء هذا النشاط 2. لا أواجه صعوبة 3. أواجه بعض الصعوبة 4.أواجه صعوبة كبيرة 5.أنا غير قادر على أداء هذا النشاط	
H1-1الخروج مع الأسرة/الأصدقاء إلى مكان اجتماعي في منطقتك (مثلاً، سينما، مطعم، مقهى، الخ)	
H1-2 المشاركة في مناسبات اجتماعية (مثلاً، زفاف، جنازة، حفلة عيد ميلاد، الخ)	
H1-3السفر مع الأسرة/الأصدقاء/الزملاء إلى مدينة أخرى في رحلة/ورشة عمل، الخ	
H1-4زيارة الأقرباء والأصدقاء في منازلهم	
H1-5التصويت في الانتخابات	
H1-6الذهاب إلى الجامع أو الكنيسة	
H1-7التطوع مع منظمات مجتمعية/أندية	
H1-8عضوية في منظمات مجتمعية أو مدنية / أندية	
H1-9استخدام الإنترنت للدردشة مع الناس، والحصول على معلومات، الخ	
H1-10السفر إلى خارج البلاد (مثلاً، لزيارة أقراء/أصدقاء، أو للاستجمام، الخ)	
H1-11التردد على مركز أو نادٍ رياضي	
H1-12المشاركة أو حضور أنشطة تتعلق الفنون والثقافة	
H1-13الذهاب إلى مقر البلدية أو المديريات التابعة إلى الوزارات المختلفة	
H2بالنسبة للأنشطة التي تجد صعوبة في المشاركة فيها، الرجاء الإشارة بنعم أو لا إلى العبارة التي تنطبق على الصعوبات التي تواجهك نعم ا لا	
H2-1لا أملك موارد مالية للخروج.	
H2-2أجد صعوبة في استعمال أو الوصول إلى المواصلات العامة أو الخاصة بسبب الصعوبات التي لدي	
H2-3أجد صعوبة في استعمال المواصلات العامة بسبب اتجاهات السائقين نحوي كشخص لديه صعوبة	
H2-4لا توجد في العادة تسهيلات (مواءمة) في المباني	
H2-5غياب التسهيلات التي تتناسب مع احتياجاتي لاستعمال المرافق والاستفادة من الخدمات.	
H2-6في العادة تكون مواقف الناس تجاهي غير ودودة أو سلبية	
H2-7أجد صعوبة في العثور على شخص ليرافقني	
H2-8خوف أو عدم تشجيع من الاسرة.	
H2-9حالتي الصحية لا تسمح بذلك	
H2-10غير ذلك (يرجى التحديد):.....	
H3 ما هي حالتك الاجتماعية الحالية؟.....	
1. أعزب/عزباء (غير مخطوب أو مخطوبة/لم يسبق لي الزواج) 2. مخطوب/مخطوبة 3. متزوج/متزوجة (يرجى الإشارة إلى ما إذا كنت تزوجت أكثر من مرة): _____ 4. مطلق/مطلقة 5. منفصل/منفصلة 6. أرمل/أرملة 7. غير ذلك (يرجى التحديد): _____	
H4إذا كان الجواب 1، ما أنسب عبارة مما يلي توضح سبب كونك أعزب/عزباء؟.....	
1. لم أتزوج بعد، ولكن لا يزال لدي المجال 2. أسرتي فقيرة جداً	

3. لا أملك ما يكفي من المال
4. لن يقبل أحد التزوج مني بسبب الصعوبة التي لدي
5. أفضل أن أبقى أعزب/عزباء
6. هذا القرار يرجع لأسرتي
7. غير ذلك (يرجى التحديد): _____

<u>IIالتمكين والحقوق</u>

هل تعرف عن المنظمات والموارد التالية التي تحمي حقوقك كشخص ذي صعوبة أو إعاقة؟

المنظمات/الموارد	1. لم أسمع بها من قبل 2. سمعت بها، ولكني لا أعتقد أن لها علاقة بي 3. سمعت بها ولم يسبق أن استعملتها من قبل 4. سمعت بها وسبق أن استعملتها	إذا كانت الإجابة 4: هل أدى استعمالك لهذا المورد أو المنظمة إلى نتائج إيجابية بالنسبة لك؟ 1. نعم 2. بعض الشيء 3. لا	
I1 قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطيني			I-19
I2 قانون العمل الفلسطيني			I-29
I3 قانون الطفل الفلسطيني			I-39
I4 اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة			I-49
I5 الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة			I -59
I6 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان			I-69
I7 وزارة الشؤون الاجتماعية			I -79
I8 منظمات أخرى للحقوق والمناصرة (يرجى التحديد): _____			I-89

I-9 هل أنت عضو في منظمة للأشخاص ذوي الإعاقة أو مجموعة للمساعدة الذاتية (مثلاً، الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، اتحاد الصم، برنامج للتأهيل المجتمعي، الخ)؟

1) نعم، أنا عضو حالي 2) كنت عضواً في السابق ولكني لست عضواً الآن 3) لا

I-10 إذا كان الجواب 1 أو 2: يرجى ذكر اسم المنظمة أو المنظمات التي كنت أو لا تزال عضواً فيها:.....

I-11 هل يوجد في حياتك/مجتمعك أي أفراد تعتقد أنهم يطالبون بحقوق الأشخاص ذوي الصعوبات أو الإعاقة؟ (مثلاً، فرد من أسرتك، قائد محلي، أحد الناشطين في قضايا الإعاقة

1) نعم 2) لا

I-12 إذا كان الجواب نعم، فيرجى إعطاء تفاصيل حول من هم هؤلاء الأفراد ؟

I-13 إذا تم الاتصال بك لكي تشارك في تدريب على المساواة والحقوق والدمج ارتباطاً بالتمييز الذي يواجهه الأشخاص ذوي الصعوبات أو الإعاقات، (دون أن يكلفك ذلك شيئاً)، فهل يمكن أن ترغب في المشاركة؟

1) نعم، يمكن أن أهتم بسماع المزيد من التفاصيل 2) نعم، يمكن أن أهتم ولكني لا أعرف إذا كانت أسرتي ستسمح لي بالذهاب
3)لا أعرف 4) لا، لست مهتماً

I-14 إذا أتيحت لك الفرصة، هل يمكن أن تنشط في الدعوة للتغيير في مجتمعك للتصدي للعوائق التي تواجهها أنت وغيرك من الأشخاص ذوي الصعوبات أو الإعاقة؟
1) نعم، يمكن أن أهتم بهذه الفرصة 2) نعم، يمكن أن أهتم ولكني لا أعرف إذا كانت أسرتي ستسمح لي 3)لا أعرف 4) لا، لست مهتماً
I-15 كيف تعتبر وضع أسرتك المادي الاقتصادي: 1) متدنية الدخل 2) محدودة الدخل 3) متوسط الدخل 4) عالية الدخل
I-16 هل تتلقى أسرتكم مخصصات أو مساعدات من أي مصدر (غير متعلقة بالإعاقة لدى أفراد في الأسرة)؟ 1) نعم 2) لا
I-17 إذا كان الجواب نعم، فيرجى تحديد المصدر (يمكن اختيار أكثر من إجابة): 1) الحكومة 2) وكالة الغوث 3) جمعية خيرية 4) غير ذلك (يرجى التحديد) _____
I-18 طبيعة مسكن الأسرة: 1) شقة في عمارة 2) بيت مستقل 3) خيمة 4) براكية(بيت زينكو) ☐
I-19 ملكية المنزل: 1) ملك 2) مستأجر 3) غير ذلك (يرجى التحديد) _____

J تفاصيل شخصية أخرى

- J1 الاسم الكامل: .....
- J2 رقم الهاتف المحمول أو الأرضي:.....
- J3 البريد الإلكتروني: .....
- J4 وسيلة الاتصال المحبذة: .....
- J5 هل تم إتمام الاستمارة باستخدام : 1) وسيط 2) مترجم لغة إشارة 3) الشخص ذي الإعاقة نفسه
- J6 وقت إنهاء المقابلة: ☐☐☐☐

ملاحظات الباحث

.....:
.....
.....
.....
.....
.....
.....

الملحق رقم 5

قانون رقم (4) لسنة 1999م
بشأن حقوق المعوقين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بعد الاطلاع على مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء
وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية
وبعد موافقة المجلس التشريعي
أصدرنا القانون الآتي:

الفصل الأول
تعاريف وأحكام عامة

المادة 1

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

- الوزارة: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- الوزير: وزير الشؤون الاجتماعية.
- المعوق :الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين.
- بطاقة المعوق: البطاقة التي تحدد رزمة الخدمات التي يحق للمعوق الحصول عليها ضمن برنامج منظم.
- التأهيل :مجموعة الخدمات والأنشطة والمعينات الاجتماعية والنفسية والطبية والتربوية والتعليمية والمهنية التي تمكن المعوقين من ممارسة حياتهم باستقلالية وكرامة.
- المشاغل المحمية: المراكز التي يكون فيها تأهيل المعوقين بالإعاقات العقلية الشديدة وتشغيلها وإيواؤهم.

- المكان العام: كل بناية أو ممر أو طريق أو أية أماكن تقدم خدمات عامة للجمهور.
- المواءمة: جعل الأماكن العامة وأماكن العمل مناسبة لاستخدام المعوقين.

المادة 2

للمعوق حق التمتع بالحياة الحرة والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره من المواطنين له نفس الحقوق وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته، ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن المعوق من الحصول على تلك الحقوق.

المادة 3

تتكفل الدولة بحماية حقوق المعوق وتسهيل حصوله عليها وتقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية بإعداد برامج التوعية له ولأسرته ولبيئته في كل ما يتعلق بتلك الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 4

وفقاً لأحكام القانون للمعوقين الحق في تكوين منظمات وجمعيات خاصة بهم.

المادة 5

على الدولة تقديم التأهيل بأشكاله المختلفة للمعوق وفق ما تقتضيه طبيعة إعاقته وبمساهمة منه لا تزيد على 25% من التكلفة. يعفى المعوقون بسبب مقاومة الاحتلال من هذه المساهمة.

المادة 6

وفقاً لأحكام القانون تعفى من الرسوم والجمارك والضرائب:
جميع المواد التعليمية والطبية والوسائل المساعدة ووسائط النقل اللازمة لمدارس ومؤسسات المعوقين المرخصة. وسائل النقل الشخصية لاستعمال الأفراد المعوقين.

المادة 7

بناء على طلب من الوزارة تقدم المؤسسات الحكومية خططها وتقاريرها السنوية المتعلقة بخدماتها للمعوقين.

المادة 8

وفقاً لأحكام هذا القانون وبالتنسيق مع الوزارة تتولى الوزارة المختصة منح وإصدار التراخيص الفنية اللازمة لمزاولة الخدمات والبرامج والأنشطة التي يقدمها القطاع غير الحكومي للمعوقين، وكذلك الإشراف عليها.

المادة 9

على الدولة وضع الأنظمة والضوابط التي تضمن للمعوق الحماية من جميع أشكال العنف والاستغلال والتمييز.

الفصل الثاني
الحقوق الخاصة

المادة 10

تتولى الوزارة مسؤولية التنسيق مع جميع الجهات المعنية للعمل على رعاية وتأهيل المعوقين في المجالات الآتية:

- **في المجال الاجتماعي.**

- تحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها ومدى تأثيرها على أسرة المعوق وتقديم المساعدة المناسبة.
- تقديم الخدمات الخاصة بالمعوقين في مجال الرعاية والإغاثة والتدريب والتثقيف، وإعطاؤه الأولوية في برامج التنمية الأسرية.
- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية الإيوائية لشديدي الإعاقة الذين ليس لهم من يعولهم.
- دعم برامج المشاغل المحمية.
- إصدار بطاقة المعوق في المجال الصحي.
- تشخيص وتصنيف درجة الإعاقة لدى المعوق.

- ضمان الخدمات الصحية المشمولة في التأمين الصحي الحكومي مجاناً للمعوق ولأسرته. تقديم وتطوير خدمات الاكتشاف المبكر للإعاقات.
- توفير الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة لمساعدة المعوق وفقاً للمادة (5) من هذا القانون.
- تقدم الخدمات الوقائية والعلاجية التي تهدف إلى تقليل نسبة الإعاقة في المجتمع.

- **في مجال التعليم**

- ضمان حق المعوقين في الحصول على فرص متكافئة للالتحاق بالمرافق التربوية والتعليمية وفي الجامعات ضمن إطار المناهج المعمول بها في هذه المرافق.
- توفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها.
- توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة.
- توفير التعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة للمعوقين بحسب احتياجاتهم.
- إعداد المؤهلين تربوياً لتعليم المعوقين كل حسب إعاقته.

- **في مجال التأهيل والتشغيل.**

- إعداد كوادر فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات المعوقين.
- ضمان حق الالتحاق في مرافق التأهيل والتدريب المهني حسب القوانين واللوائح المعمول بها وعلى أساس مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير برامج التدريب المهني للمعوقين.
- إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من المعوقين لا يقل عن 5% من عدد العاملين بها يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم.
- تشجيع تشغيل المعوقين في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات.

- **في مجال الترويح والرياضة.**

- توفير فرص الرياضة والترويح للمعوقين وذلك بمواءمة الملاعب والقاعات والمخيمات والنوادي ومرافقها لحالة المعوق وتزويدها بالأدوات والمستلزمات الضرورية.
- دعم مشاركة المعوقين في برامج رياضية وطنية ودولية.

- تخفيض رسوم دخول المعوقين إلى الأماكن الثقافية والترفيهية والأثرية الحكومية بنسبة 50.%

- **في مجال التوعية الجماهيرية.**

- القيام بحملات توعية الجماهير حول الإعاقات بجميع جوانبها من مسببات ونتائج وحاجات.
- نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالوقاية بهدف تقليل نسبة الإعاقة في المجتمع.
- نشر الإرشادات العامة والوعي بهدف تقويم المجتمع للمعوق ودمجه.
- استخدام لغة الإشارة في التلفزيون.

المادة 11

تعمل الدولة على إدخال لغة الإشارة في المرافق الحكومية.

الفصل الثالث

مواءمة الأماكن العامة للمعوقين

المادة 12

تهدف الموائمة إلى تحقيق بيئة مناسبة للمعوقين تضمن لهم سهولة الحركة والتنقل والاستعمال الآمن للأماكن العامة.

المادة 13

- الموائمة إلزامية للجهات المعنية إلا إذا كانت:
أ. تهدد الناحية التاريخية والأثرية للمكان العام.
ب. تشكل خطراً على أمن المكان العام وسلامته..
ج. تكلف أكثر من 15% من قيمة المكان العام.
- في الحالات المذكورة في البنود (أ.ب.ج) أعلاه على الجهات المعنية إيجاد بدائل مناسبة تضمن استعمال المكان العام للمعوقين.

المادة 14

على وزارتي التربية والتعليم العالي تأمين بيئة تتناسب واحتياجات المعوقين في المدارس والكليات والجامعات.

المادة 15

بالتنسيق مع الجهات المعنية تتولى وزارة الحكم المحلي مسؤولية إلزام الجهات الحكومية والخاصة بالشروط والمواصفات الفنية والهندسية والمعمارية الواجب توافرها في المباني والمرافق العامة القديمة والجديدة لخدمة المعوقين.

المادة 16

تعمل وزارة المواصلات على تهيئة البيئة المناسبة لتسهيل حركة المعوقين، إضافة إلى منح تخفيضات خاصة في وسائل النقل العامة لهم ولمرافقيهم.

المادة 17

تعمل وزارة الاتصالات على توفير التسهيلات اللازمة لتمكين المعوقين من استخدام أجهزة ومعدات ومرافق الاتصالات.

الفصل الرابع

أحكام ختامية

المادة 18

يلغى كل حكم يتعارض وأحكام هذا القانون.

المادة 19

يصدر مجلس الوزراء اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون

المادة 20

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة غزة بتاريخ : 1999/8/9م

الموافق: 27 من ربيع الآخر 1420هـ

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية